

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1590

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء 24 آب/أغسطس 2021، الساعة 10/05

الرئيس: السيد تريسلر زامورانو..... (شيلي)



الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعلنُ افتتاح الجلسة العامة 1590 لمؤتمر نزع السلاح.

أعزّم في الجلسة الرسمية لهذا اليوم مناقشة مشروع التقرير السنوي للمؤتمر الذي يحمل الرمز CD/WP.636، وقد وزعت الأمانة نسخته الأولى في 16 آب/أغسطس 2021. وأعزّم استعراض التقرير قسماً تلو الآخر وفقرة تلو الأخرى، على أساس عدم الاتفاق على أي شيء حتى تتفق هذه الهيئة على كل شيء. وأدعو الوفود التي لديها تعليقات أو مقترحات، بما في ذلك الوفود التي قدمت بالفعل مقترحات خطية وزعتها الأمانة، إلى أخذ الكلمة وإطلاع الاجتماع عليها أثناء انعقاده، مع الإشارة إلى الأساس المنطقي الذي تستند إليه. وأعتبر أن هذا النهج مقبول لجميع الوفود.

ولذلك سنبدأ استعراض مشروع التقرير. الفقرات الثلاث الأولى المتعلقة بالمقدمة وتنظيم أعمال المؤتمر هي فقرات وقائعية نموذجية. ويرجى العلم أن الأمانة ستُدرج العدد الإجمالي للجلسات الرسمية وغير الرسمية حالما تُختتم الدورة السنوية للمؤتمر. ولا توجد فيما يبدو تعليقات على هذه الفقرات الاستهلالية الأولى الثلاث.

ننتقل الآن إلى الفقرة الرابعة. هل يرغب أي وفد في التعليق على الفقرة الرابعة؟ قيل لي إن مندوب الجمهورية العربية السورية يود أخذ الكلمة عن بُعد.

السيد علي (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية عبر وصلة فيديو): شكراً السيد الرئيس على عقد هذه الجلسة. فيما يخص الفقرة 4، يرى وفدنا أنه يجب ضمان اتساق نص هذه الفقرة مع نصوص مثيلاتها في تقارير المؤتمر السنوية للسنوات القليلة الماضية، وعدم التعامل بمعايير مختلفة مع الدول الأعضاء في هذا الموضوع. ولذلك يقترح وفدنا استبدال الجملة الأولى من هذه الفقرة بما يلي، وسأقرأ باللغة الإنكليزية:

(تكلم بالإنكليزية)

"توليت الرئاسة وفقاً للمادة 9 من النظام الداخلي".

(تكلم بالعربية)

يقترح وفدنا حذف الجملة الثانية من الفقرة لأن الصيغة التي نتكلم عنها تعكس ما تم، بقرار من الرئاسة المعنية وليس بقرار من المؤتمر نفسه، وهي تخضع لقرارات تلك الرئاسة فقط. شكراً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر مندوب الجمهورية العربية السورية. لقد أخذنا علماً باقتراحاتكم. ونرجو منكم أيضاً التكرم بإرسالها إلينا كتابة. وأعطي الكلمة الآن لسفير الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر عن أخذ الكلمة، ولكن فيما يتعلق بالفقرة 4، أود أن أبقى الجملة الثانية من تلك الفقرة كما هي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لقد أحطنا علماً بالتعليقات على هذه الفقرة. وإذا لم تكن هناك أي ملاحظات أخرى، ننتقل الآن إلى الفقرة 5. هل يرغب أي وفد في أخذ الكلمة بشأن الفقرة 5؟ لا أرى طلبات لأخذ الكلمة، ولذلك ننتقل إلى الفقرات من 6 إلى 11، وهي فقرات نموذجية تستخدم صيغة متفقاً عليها. ويرجى العلم أن الأمانة تلقت من إسبانيا وجمهورية كوريا وكازاخستان والنمسا والمملكة المتحدة تعديلات مقترحة على الفقرة 7 بشأن الجزء الرفيع المستوى. ويرجى من أي وفد آخر يرغب في إدخال تغييرات على الفقرة 7 المتعلقة بالجزء الرفيع المستوى إرسالها إلى الأمانة مباشرة.

وقد طلبت المملكة المتحدة أيضاً أن تشمل الفقرة 8 إشارة إلى محضر الجلسة العامة الذي يتضمن الخطاب الذي أدلى به الأمين التنفيذي السابق لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أمام مؤتمر نزع السلاح. وسترد هذه التغييرات في النسخة المقبلة من مشروع التقرير الذي سيجري تعميمه هذا الأسبوع.

وأقترح ألا نستعرض هذه الفقرات ما لم يرغب أحد في التحدث عن الفقرات من 6 إلى 11 على وجه التحديد. هل يرغب أي وفد في أخذ الكلمة بشأن هذه الفقرات النموذجية؟ الكلمة لسفير الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بالفقرة 9، لدي فقط سؤال يتعلق بعبارة وردت في هذه الجملة الطويلة. وأدرك أن هذه الصياغة قد جرى الاتفاق عليها في التقريرين الأخيرين، ولكنني أود فقط أن أسأل عما إذا كان أي شخص يعرف من أين جاءت عبارة "دعته إلى القيام بدوره في النهوض بجدول الأعمال الدولي". أنا لا أعرف ما هو "جدول الأعمال الدولي". وإذا لم يكن لدينا حقاً تعريف مناسب له، فربما يتعين علينا البحث عن صياغة أخرى.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكركم على الإشارة إلى أن هذه هي الصياغة الدقيقة المأخوذة من السنوات السابقة؛ ونرجو من الأمانة، التي لديها بعض الذاكرة التاريخية لهذه الفقرات، أن توضح ذلك.

السيدة داي (أمانة مؤتمر نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): ترجع هذه الصياغة إلى التقارير السابقة التي يعود تاريخها إلى عام 2012، ولكن كانت هناك بعض الاستثناءات بين عام 2012 والآن في الصياغة المستخدمة. وسنحتاج إلى بعض الوقت للرجوع إلى المحاضر الحرفية لنرى بالضبط من اقترح تلك الصياغة والمقصود بها والمناقشات التي دارت حولها لمعرفة مصدرها، اعتماداً أيضاً على ما إذا كانت تلك المناقشات قد عقدت في جلسة رسمية أو غير رسمية. وقد استُخدمت تلك الصياغة بانتظام، اللهم إلا في عام 2019 على ما أعتقد. ولكنني سأحتاج إلى بعض الوقت لإجراء بحث في المحاضر الحرفية لمعرفة المعنى الدقيق لهذه الجملة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً للأمانة. سننتظر لحين إجراء ذلك الاستعراض قبل أن نقدم الإجابة الصحيحة على الاستفسار. هل هناك أي ملاحظات أو تعليقات أخرى بشأن الفقرات من 6 إلى 11؟ إذا لم تكن هناك ملاحظات أو تعليقات، ننقل إلى الفقرتين 12 و 13 بشأن حضور ومشاركة الدول غير الأعضاء في المؤتمر. تتماشى هاتان الفقرتان مع الصياغة المتفق عليها في العام الماضي. وبحسب ما ذكرته الأمانة فإن محاضر الجلسات العامة ذات الصلة التي ترد فيها المناقشات المتعلقة بطلبات الدول غير الأعضاء للمشاركة في أعمال مؤتمر نزع السلاح هي CD/PV.1548، و CD/PV.1552، و CD/PV.1558، و CD/PV.1564.

وطلبت عدة وفود أيضاً صياغة مرفق يتضمن مقتطفات من تلك المحاضر. وسترد هذه التغييرات في النسخة المقبلة من مشروع التقرير الذي سيجري تعميمه هذا الأسبوع. هل هناك أي وفود ترغب في التحدث عن الفقرتين 12 و 13؟ أعطي الكلمة لممثل تركيا.

السيد أصلانارغون (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لرئاسة مؤتمر نزع السلاح لما بذله من جهود لتمكيننا من التوصل إلى توافق الآراء بشأن مشروع التقرير. ونحن على استعداد، سيدي الرئيس، لقبول الفقرتين 12 و 13 من مشروعكم الأول الذي يتضمن الصياغة المتفق عليها المأخوذة من تقرير العام الماضي، وهو الوثيقة CD/2207. وينبغي أن نبقى عليها كما هي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يود ممثل الجمهورية العربية السورية أن يأخذ الكلمة عن بُعد.

السيد علي (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية عبر وصلة فيديو): شكراً السيد الرئيس، فيما يخص الفقرة 12 والفقرة 13، يدعم وفدنا المحافظة على اللغة المقترحة من الرئاسة ودون أي تعديل عليها والتي تعكس التوافق الذي تم التوصل إليه العام الماضي بعد مناقشة مطوّلة. شكراً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لسفير المملكة المتحدة.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): لقد قدم وفدنا بالفعل بعض التعديلات على الفقرة 12 كتابةً، ولكنني سأكررها الآن حرصاً على الشفافية. السيد الرئيس، أشكركم بادئ ذي بدء على موافقتكم على إدراج الإشارات إلى المحضر الحرفي في المشروع المقبل الذي نتطلع إلى الاطلاع عليه. وأود أن أقترح إدخال تغييرين إضافيين على هذه الفقرة، وكلاهما وقائعي. الأول هو إدراج جملة جديدة بعد الجملة الأولى يكون نصها كما يلي: "أثير اعتراض على خمسة من هذه الطلبات وبالتالي فقد رفضها المؤتمر". وأعتقد أن هذه الصيغة وقائية. ولا أعتقد أن أي شخص من الذين كانوا موجودين في القاعة يمكنه أن يناقش أن هذا هو ما حدث، ولكنه يُعبر عن الصياغة التي استخدمها الرئيس آنذاك عند تلخيص المناقشة. ولذلك أمل ألا يكون ذلك مثيراً للجدل. والتغيير الثاني هو مجرد تغيير تحريري في الجملة الأخيرة، إذ ينبغي تحويلها إلى صيغة الجمع لتصبح "ويتضمن التذييل الثاني الأجزاء المتعلقة بهذا الأمر" لأن عدد الحالات هذا العام كانت كما قلت خمس حالات وليست حالة واحدة فقط.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة الآن لسفير الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بالفقرة 12، قدم وفدنا بالفعل تعديلات سأطرحها الآن بشأن هذه الفقرة تحديداً. ونود إضافة جملة ثانية جديدة مماثلة لما اقترحه للتو ممثل المملكة المتحدة، ونحن مرنون جداً بشأن الصياغة. ويكون نص الجملة كما يلي: "أثير اعتراض على خمسة من هذه الطلبات التي لم تحظ بالتالي بتوافق الآراء في المؤتمر".

ونعتقد أن هذا التعديل مهم. فهو أولاً وقبل كل شيء تعديل وقائعي. ونحن لا نطلب تحديد اسم البلد الذي عارض الطلب هنا. ومن المؤكد أننا نستطيع أن نفعل ذلك ولكننا لن نفعله. ومع ذلك، نعتقد أن من المهم أن ننكر هذه الحقيقة. لقد رفضت طلبات بعض البلدان بشأن منحها مركز المراقب. هذه حقيقة وينبغي الإشارة إليها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة لمندوبة أستراليا.

السيدة هيل (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أود فقط أن أشير بإيجاز إلى أن وفد بلدي يرى أيضاً أن من المهم أن يُعبر التقرير عن عدم التوصل إلى توافق الآراء بشأن طلب الحصول على مركز المراقب من خمس دول ترغب في المشاركة في أعمال مؤتمر نزع السلاح. ونحن مرنون في الصياغة لتحقيق ذلك، ويمكننا بالتأكيد أن نؤيد بعض المقترحات التي قدمت حتى الآن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة لمندوب جمهورية إيران الإسلامية.

السيد آزادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، فيما يتعلق بالفقرة 12، كما ذكرنا لكم من قبل خلال المشاورات الثنائية فإننا نُقدّر اقتراحكم الوارد في هذا المشروع، ونفضل أن يبقى كما هو في الوثيقة CD/WP.636.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): الكلمة لسفير الهند.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): الغرض من أي تقرير هو أن يعكس ما حدث خلال العام ويعرضه بأمانه على الجمعية العامة. وفي هذا السياق، يمكن لوفدنا بالتأكيد أن يؤيد الصياغة البليغة جداً التي اقترحتها سفير المملكة المتحدة، ونود إدراجها في التقرير.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة لسفير فرنسا.

السيد هوانغ (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم أولاً، سيدي الرئيس، على تقديم مراجع المحاضر وإبلاغنا بأنها ستوزع علينا بسرعة كي نتمكن من التحقق من صحتها. وأود أن أعرب عن تأييدي لمقترح المملكة المتحدة الذي أعتقد أنه مناسب. ونحتاج إلى تقديم سرد مناسب لما حدث في بداية دورة مؤتمر نزع السلاح لهذا العام، ونعتقد أن الصياغة التي اقترحتها المملكة المتحدة ملائمة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة لسفير هولندا.

السيد غابرييليس (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): نتفق مع مثل الهند وآخرين على أن التقرير السنوي ينبغي أن يعكس ما حدث في مؤتمر نزع السلاح هذا العام. ونعلم أن عدة طلبات قد قُدمت للحصول على مركز المراقب، ولذلك ينبغي أن يُشير التقرير إلى عدد الاعتراضات وعدد الطلبات. ولذلك نحن متفقون مع من قدموا مقترحات، وقد أرسلنا إليكم، سيدي الرئيس، مقترحاً خطياً بهذا المعنى.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة لمندوب كندا.

السيد فيتز (كندا) (تكلم بالإنكليزية): نحن متفقون مع زميلنا ممثل الهند وزميلنا ممثل هولندا على أننا ينبغي أن نكون قادرين على تجسيد الحقائق في هذا التقرير كي يحصل القارئ على انطباع أفضل بشأن ما حدث. ونرى أنه مع الاحترام الذي نوليه لمن تقدموا بطلبات للحصول على مركز المراقب، ينبغي تسجيل هذه الحقيقة في التقرير. ولذلك سيكون من دواعي سرور وفدنا تأييد الصياغة التي اقترحتها ممثل المملكة المتحدة، أو الصياغة التي اقترحتها الولايات المتحدة في هذا السياق.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة لمندوب المكسيك.

السيد مارتينيز روبز (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): شكراً لكم سيدي الرئيس على إتاحة الفرصة لنا للإدلاء بتعليقات أولية على مشروع التقرير النهائي لمؤتمر نزع السلاح. وباختصار، يود وفد بلدي أيضاً أن يعرب عن تأييده تقديم سرد وقائعي لما حدث فيما يتعلق بطلبات بعض الدول الحصول على مركز المراقب لدى المؤتمر. ونعتقد أنه قد صدرت في القاعة خلال الجلسات الرسمية إعلانات محددة جداً يمكن أن تجسدها هذه الفقرة على النحو الواجب. ولذلك يمكننا تأييد الاقتراح الذي قدمته المملكة المتحدة بشأن هذه الفقرة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة لمندوبة الاتحاد الروسي.

السيدة كوزنيتسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، يود الوفد الروسي مرة أخرى أن يُعرب عن امتنانه لكم على إعداد مشروع التقرير النهائي، وأن يؤكد أيضاً دعمه لكم. ونرى أن الوثيقة هي أفضل نسخة ممكنة، وتُعبّر تماماً عن عمل المؤتمر. وفي الوقت نفسه، يأمل الوفد الروسي في الاتفاق بتوافق الآراء بين الوفود نظراً للاختلافات في الرأي. ويبدو أن هذا هو الحد الأدنى الذي يمكن أن توافق عليه الوفود. وتطبق ملاحظاتي على الفقرتين 12 و13 اللتين نناقشهما الآن وعلى سائر التقرير.

وأود في الوقت نفسه أن أؤكد من جديد موقفنا المبدئي حيال حق كل دولة عضو في الأمم المتحدة في أن تشارك في أعمال المؤتمر بصفة مراقب.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة لمندوب سويسرا.

السيد ماسميغان (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي نتناول فيها الكلمة تحت رئاستكم لمؤتمر نزع السلاح، نود أن نبدأ بتهنئتك على توليكم هذا المنصب، ونؤكد لكم دعم وفدنا الكامل لكم في الأسابيع المقبلة. ونود أيضاً أن نشكركم أنتم وكامل فريقكم على مشروع التقرير الذي أطلعتمونا عليه لكي ننظر فيه؛ وبصفة عامة يمكننا بالتأكيد تأييده. وفيما يتعلق بالفقرة 12 من التقرير، لا بد لي من القول إننا نرى بعض المزايا وبعض القيمة المضافة في التعديل الذي اقترحتته المملكة المتحدة والوفود الأخرى. ونرى أن من الضروري أن يتضمن تقريرنا السنوي سرداً وقائعياً يعرض ما حدث خلال العام، ولن يكتمل نص التقرير من هذه الناحية ما لم تدرج الصيغة التي اقترحتها المملكة المتحدة. وأود أيضاً أن أشير إلى ما دأبنا على ممارسته من قبل كمؤتمر وفيما يتعلق بتقريرنا. وفي حال عدم التصديق على مشروع مقرر مقدم إلى المؤتمر لاعتماده، يُشار إلى هذه الحقيقة في التقرير. وفي حال عدم قبول مشروع برنامج عمل، تُشير إلى أن مشروع المقرر لم يحظ بتوافق الآراء. ونحن نواجه نفس الموقف في هذه الفقرة وسيكون من

المناسب مجرد الإشارة إلى أنه لم يكن هناك ببساطة توافق في الآراء بشأن بعض طلبات الحصول على مركز المراقب. هل نتحدث عن اعتراض، أم أننا نتحدث عن عدم توافق الآراء؟ نحن بالتأكيد نتحلى بالمرونة بشأن الصياغة الدقيقة، ولكن من المناسب والمستصوب وجود عبارات بهذا المعنى.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة لمندوبة جمهورية كوريا.

السيدة تشوي سونهي (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يضم صوته لمن يؤيدون المقترح الذي قدمه ممثل المملكة المتحدة. ونعتقد أن هذا مجرد عرض وقائعي بسيط لما حدث هذا العام، كما ذكر العديد من المندوبين الآخرين بالفعل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يبدو أننا بذلك نختم هذه الجولة من البيانات التي أخذ علم بها على النحو الواجب. ويمكننا بالتالي أن ننقل إلى الفقرات من 14 إلى 18 من جدول الأعمال وبرنامج العمل لدورة عام 2021، وهذه مرة أخرى فقرات نموذجية متفق مسبقاً على صيغتها. وأقترح ألا نستعرض هذه الفقرات ما لم يرغب وفد في أخذ الكلمة للتعليق عليها تحديداً. هل يرغب أي وفد في الإدلاء ببيان بشأن هذه الفقرات؟ يود مندوب الجمهورية العربية السورية أن يتكلم عن بُعد.

السيد علي (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية عبر وصلة فيديو): شكراً السيد الرئيس، فيما يخص الفقرة 17، يرى وفدنا أن الأساس الذي انصب عليه جهد الرؤساء هو التوصل إلى برنامج عمل. ويضاف إلى ذلك أنه لم يتم التوصل إلى توافق على إنشاء الهيئات الفرعية، وبالتالي لا مبرر للإشارة إليها هنا. ونقترح اللغة التالية بدلاً من هذه الفقرة وسأقروها باللغة الإنكليزية.

(تكلم بالإنكليزية)

"طوال دورة عام 2021، أجرى رؤساء المؤتمر مشاورات مكثفة بغية التوصل إلى توافق الآراء بشأن برنامج عمل يستند إلى المقترحات ذات الصلة. وأعربت الوفود عن وجهات نظرها بشأن مسألة برنامج العمل، آخذة في الحسبان المقترحات والاقتراحات ذات الصلة، التي تنعكس على النحو الواجب في محاضر الجلسات العامة. لكن رغم هذه الجهود، لم ينجح المؤتمر في التوصل إلى توافق الآراء بشأن برنامج عمل في عام 2021".

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً، وقد أخذنا علماً باقتراحكم بشأن هذه الفقرة. ونرجو منكم أيضاً التكرم بإرساله إلينا كتابةً.

أُعطي الكلمة لسفير المملكة المتحدة.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): بطبيعة الحال، سندرس بعناية المقترح المقدم للتو، ولكن لا بد لي من القول إن رد فعل وفدنا الأولي هو أننا أمضينا 10 أسابيع في مناقشة مكثفة جداً لبعض المقترحات الملموسة جداً والمدرسة جيداً، ويبدو من الغريب عدم ذكر هذه الحقيقة، وعدم الإشارة إلى أن بعض المقترحات المحددة التي طرحها على الطاولة الرؤساء المذكورون في مشروعكم. ولذلك أود أن احتفظ بموقف وفدنا بشأن ذلك المقترح.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة لسفير هولندا.

السيد غابرييلس (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، لقد تلقينا مقترحي بإضافة إشارة إلى الهيئتين الفرعيتين إلى الفقرة 17. وأجرينا مناقشة مطولة بشأن الهيئات الفرعية وقدمت عدة مقترحات شملت حتى أسماء رؤساء مختلف الهيئات الفرعية. ونتذكر جميعاً أننا عقدنا في عام 2018 اجتماعاً ناجحاً جداً للهيئات الفرعية. ومثلما في الفقرات الأخرى، ينبغي الإشارة هنا إلى إجراء هذه المناقشة هنا. ونعلم أننا ناقشنا برنامج العمل، ولكننا أجرينا أيضاً مناقشة عميقة ومطولة حول الهيئات الفرعية. ومن ثم، وللاإنصاف حيال ما حدث في المؤتمر هذا العام، نعتقد أنه ينبغي أن نذكر ذلك هنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لقد طلب سفير الولايات المتحدة الأمريكية أخذ الكلمة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بالفقرة 17، أود أن أؤيد المقترح الذي قدمه للتو سفير هولندا، واقترح إدراج إشارة ما إلى إنشاء هيئات فرعية في عام 2018. ومرة أخرى فإن هذه حقيقة في واقع الأمر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لسفير فرنسا.

السيد هوانغ (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، لقد استمعنا إلى المقترح الذي قدمه وفد هولندا، ثم تلقيناه وقرأناه باهتمام كبير، ونحن نؤيده تماماً لأننا نعتقد أنه سيبيح لنا الإبلاغ بأمانة عن مضمون مناقشتنا، وأنه سيحسن كثيراً مشروع النص المقترح. وثانياً، استمعت باهتمام إلى المقترح الذي قدمه وفد سوريا، ولا بد لي من القول إنني أشعر ببعض الحيرة لأنني لا أعلم كيف سيحسن الصياغة على النحو المقترح. وعلى العكس من ذلك، أعتقد أنه يجعل الصياغة أقل دقة. ولحفظ أيضاً بموقف وفدنا بشأن هذين المقترحين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لمندوب المكسيك.

السيد مارتينيز لوبيز (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، ترى المكسيك أن الصياغة الأصلية التي قدمتها في مقترحكم مناسبة؛ وهي صياغة وقائية وتُعبّر أيضاً عن الممارسة التي كانت متبعة من قبل في مؤتمر نزع السلاح. ولذلك نعتقد أن النص ينبغي أن يبقى كما هو. ولدي أيضاً تعليق موجز بشأن المقترح المقدم من هولندا: من الواضح لوفدنا أن ما كان يدور في أذهاننا هذا العام هو مشاريع برامج عمل. وفي عام 2018، كنا نبحث اتخاذ مقرر، وليس برنامج عمل؛ ولم يُطرح في أي وقت من الأوقات أي شيء مماثل لمقترح عام 2018، وكان هذا أيضاً موضوع المناقشات التي دارت حول الوثائق نفسها التي لم يكن من الممكن اعتمادها. ولذلك، أرى أنه إذا أردنا أن نبدأ في إضافة تفاصيل برنامج العمل فإن المكسيك تود أيضاً أن تُدرج إشارات أخرى إلى ما فهمناه على أنه ولاية تفاوضية وعناصر أخرى من ذلك البرنامج. ونعتقد أن هذه الرواية التي تقيد بوجود مشاريع برامج عمل، والإشارة إلى الرؤساء الذين قدموا مشاريع مختلفة، هي رواية وقائية ومتماشية مع الممارسة المتبعة في هذا المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمندوب جمهورية إيران الإسلامية.

السيد آزادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، مرة أخرى أعرب عن تقديرنا لجهودكم في تقديم هذا المشروع الذي نعتقد أنه مشروع جيد يمكن أن يحظى بتوافق الآراء. وكما ذكرت وفود أخرى، لقد أمضينا وقتاً طويلاً خلال الجزء الأول من دورة هذا العام في مناقشة برنامج العمل، وقدمت مقترحات كثيرة جداً. وحرصاً على عدم تكرار هذه المناقشات المثيرة للجدل والصعبة، وتجسيدها في التقرير، أعتقد أن مقترحكم بشأن الفقرة 17 أو الصياغة المبسطة جداً التي اقترحتها زميلنا ممثل سوريا تُشكل أساساً جيداً لتوافق الآراء الذي يمكننا أن نضم صوتنا إليه. وأعتقد أن علينا أن نضع ذلك في اعتبارنا وأن نتجنب إدخال أي عبارات مثيرة للجدل في التقرير.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لمندوب اليابان.

السيد ماتسوي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، نحن نؤيد نهجكم بشأن جعل التقرير وقائياً؛ ومن ثم فإننا نؤيد المقترح الذي قدمه ممثل هولندا. وقد أجرينا مناقشة مكثفة حول برنامج العمل، بما في ذلك الهيئات الفرعية، ونعتقد أن التقرير ينبغي أن يترك بصمة للمستقبل.

وفيما يتعلق بالمقترح السوري، سندرس هذا المقترح ولكننا نحفظ بموقفنا في الوقت الراهن. والواقع أننا لا نرى أي أساس منطقي لهذا الموقف، ولذلك، أود، إن أمكن، سماع شرح الوفد السوري مرة أخرى.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لسفير الهند.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): لدي ملاحظة عامة أود أن أدلي بها دون الخوض في تفاصيل صياغة الفقرة 17. نحن نعتز كثيراً بتمثيل بلداننا في هذه الهيئة المهمة. ومحاضر المناقشات التي تدور في المؤتمر علنية بحسب ما جرى الاتفاق عليه في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

وعندما أستمع إلى ما دار بيننا من مناقشات هذا اليوم، يتكون لدي انطباع بأننا كممثل طفل صغير يرتكب فعلاً مؤذياً ويريد ألا ينتبه إليه أحد أو يبلغ عنه. إنني في حيرة من أمري بشأن سبب خجلنا من الإبلاغ عما قمنا به خلال العام، ولا أشير حتى إلى الجلسات العامة غير الرسمية، بل إلى الجلسات العامة الرسمية. وهذه سجلات وقائية ويمكن الإبلاغ عنها على هذا النحو، ولذلك أفضل بالتأكيد الإبلاغ عما قمنا به خلال العام. ولا يهم إذا كان التقرير يصل إلى 30 صفحة أو 50 صفحة أو 100 صفحة. وينبغي أن يُعبر عن كل ما يرغب أي وفد في أن يتضمنه التقرير، لأننا فعلنا ذلك بالتأكيد خلال العام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة لمندوب جنوب أفريقيا الذي ينضم إلينا عن بُعد.

السيد سبتمبر (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية عبر وصلة فيديو) السيد الرئيس، ستؤيد جنوب أفريقيا الصياغة التي اقترحتها أنتم. ونعلم جميعاً النقاش المتعلق بمسألة المجموعات الفرعية. وأعتقد أن ما يتعين علينا القيام به هو إبقاء الصياغة بسيطة قدر المستطاع. ولذلك نؤيد الصياغة الحالية التي اقترحتها ودون ذكر المجموعات الفرعية في عام 2018.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة لمندوب الجمهورية العربية السورية الذي يُشارك عن بُعد.

السيد علي (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية عبر وصلة فيديو): شكراً السيد الرئيس، فيما يخص الفقرة التي اقترحناها بدلاً عن الفقرة 17، وهي فقرة ليست جديدة، وهي مقتبسة كما هي من الفقرة 16 من تقرير المؤتمر للعام 2019. والهدف هو أن تُبقي الإشارة بشكل وقائي لما حدث وبشكل بسيط. شكراً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): إذا لم تكن هناك بيانات أخرى، فسنعطي علماً بالمقترحات وننتقل إلى الفقرتين 19 و 20 المتعلقة بتوسيع عضوية المؤتمر. لقد استُكملت الفقرة 20 كي تُعبر عن طلب العضوية المقدم من المملكة العربية السعودية هذا العام. وأُعطي الكلمة لأي وفد يود أن يأخذ الكلمة للتعليق على هاتين الفقرتين. أُعطي الكلمة لمندوبة الاتحاد الروسي.

السيدة كوزنيتسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيدي الرئيس، ليس لدي أي تعليقات على هاتين الفقرتين. ولكن أود فقط أن أشير إلى أن أحد البلدان التي تقدمت بطلب للانضمام إلى عضوية مؤتمر نزع السلاح، وهو جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، أصبح له الآن اسم مختلف، وهو مقدونيا الشمالية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيئاً، وقد أخذنا علماً بهذه الحقيقة. ويمكننا إذن أن ننتقل إلى الفقرة 21 المتعلقة باستعراض جدول أعمال المؤتمر، وهي أيضاً فقرة نموذجية. ثم ننتقل بعد ذلك إلى الفقرتين 22 و 23 المتعلقة بتحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته. وأود أن أعطي الكلمة لأي وفد يرغب في التحدث عن هاتين الفقرتين. الكلمة لمندوبة أستراليا.

السيدة هيل (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): قدم وفد بلدي بعض المقترحات المحددة بشأن صياغة الفقرة 23، ولذلك أرى أنه قد يكون من المفيد أن أمر عليها مروراً سريعاً. من حيث النهج المتبع في هذا الشأن، نعتقد أن من المهم أن يشمل التقرير نتائج نظر مؤتمر نزع السلاح في مشروع المقرر المتعلق بتعديل النظام الداخلي كي يُعبر عن المساواة بين الرجل والمرأة.

واقترح وفد بلدي جملتين جديدتين نعتقد أنهما واضحتان جداً وواقعتان. وفيما يلي نص الجملة الأولى: "وأعربت الوفود عن مواقفها بشأن هذه المسألة التي ترد على النحو الواجب في الوثيقة CD/PV... متبوعة بالرقم ذي الصلة. ويوضح ذلك ببساطة النهج المتبع في الفقرة 12 بشأن مسألة المراقبين، وهو الإشارة تحديداً إلى المحاضر الحرفية لاجتماعات مؤتمر نزع السلاح.

وأما الجملة المقترحة الثانية فنصها كما يلي: "ولم ينجح المؤتمر في التوصل إلى توافق الآراء بشأن مشروع المقرر". ويحدد ذلك أيضاً بعض العبارات المماثلة المقترحة بشأن مسائل المراقبين التي من المهم أن تُعبر عن نتائج المقرر. وفيما يتعلق بالنهج المتبع، تحدث بالفعل المندوب السويسري اليوم عن أهمية أن يتضمن التقرير المقررات التي تُعرض على المؤتمر. ونحن نفعل ذلك في حالة المقررات المتعلقة باعتماد جدول الأعمال، وبرنامج العمل، وطلبات المراقبين؛ وأعتقد أن ذلك ينبغي أن ينطبق على المقررات الرسمية التي تُعرض على المؤتمر. ويتفق ذلك مع المادة 45 (د) من النظام الداخلي، وأعتقد أنه فيما يتعلق بأعمال مؤتمر نزع السلاح هذا العام، كان المقرر المتعلق بمقترح تعديل النظام الداخلي يُعبر عن المساواة بين الرجل والمرأة مهماً جداً. وأعتقد أن جميع من شاركوا في ذلك الاجتماع متفقون على أنها كانت مناقشة مهمة جداً. وهكذا، وبالنظر إلى أنها مسألة وقائية، من المهم أن يُسجل التقرير نتائج ذلك المقرر. وأعتقد بكل ببساطة أن التقرير سيكون ناقصاً ما لم يشمل ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة لسفير الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تأييدي لما ذكرته زميلتنا ممثلة أستراليا من فوراً: أعتقد أن من المهم إدراج بعض الإشارات الوقائية إلى حقيقة أن مشروع المقرر هذا لم يحظ بتوافق الآراء. وينبغي أن يتجسد ذلك في هذا التقرير النهائي، وقد قدمنا لكم بعض الأفكار بشأن آرائنا المتعلقة بهذه الفقرة، وكذلك بشأن بعض الفقرات الأخرى التي تناولناها؛ وهو لا يختلف عما ذكره سفير الهند.

ويبدو أن هناك إجماعاً حقيقياً من جانب البلدان في هذه القاعة عن العمل فعلياً على إعداد تقرير وقائي. وفيما يتعلق بالنقاش الذي أجريته حول التحديث التقني للنظام الداخلي، كان هناك عدد من البلدان في هذه القاعة - لا أقول عدداً كبيراً ولكنه كان عدداً معقولاً - عارض مشروع المقرر، وأعربت تلك البلدان عن موقفها بكل حزم. وأعتقد أنه كان من الواضح تماماً للجميع أن لديها قناعة قوية. وفي ضوء هذه القناعة القوية التي تجلت خلال الجلسات الرسمية، وفي بعض الحالات في الجلسات غير الرسمية، لا أفهم لماذا لا تتحلى بنفس القناعة القوية في الاعتراف بأن مشروع المقرر لم يحظ بتوافق الآراء. ولا أفهم السبب الذي لا يجعل لديها قناعة قوية بأن تشير إلى ذلك في التقرير النهائي.

لقد سمعت وفوداً كثيرة تقول إن التقرير يتعين أن يكون وقائياً. وما نطلبه نحن وعدد من الوفود، لا سيما فيما يتعلق بهذه الفقرة، هو أن تجسد الحقائق. وينبغي أن يكون هناك مشروع مقرر بشأن التحديث التقني للنظام الداخلي كي يُعبر عن المساواة بين الرجل والمرأة. لقد كانت تلك مناقشة وقائية. ولذلك أؤكد لكم مرة أخرى أننا نحتاج في هذه الفقرة إلى إشارة إلى أن هذا المقرر لم يحظ بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة لسفير هولندا.

السيد غابرييلس (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): نحن نتخذ نفس موقف ممثلة أستراليا على النحو الذي ذكره ممثل الولايات المتحدة. وأرسلنا أيضاً مقترحاً بهذا المعنى مفاده أنه ينبغي إدراج جمل إضافية تُعبر عن حقيقة أن الوفود أعربت عن آرائها وأن هذه الآراء ترد في محاضر الجلسات العامة. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن من المهم أن نشير إلى أن الأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح كانت حاضرة في الجلسة غير الرسمية والجلسة العامة الرسمية وأنها أيدت مشروع المقرر.

ولكي نكون صادقين، لقد تناولنا بالفعل الفقرة 6، وهي فقرة غير صحيحة وقائعيًا لأنها تذكر أن الأمانة العامة لم تتكلم رسمياً سوى مرة واحدة عندما أدلت بخطاب أمام مؤتمر نزع السلاح. والواقع أنها تكلمت في عدة مناسبات. وتكلمت الأمانة العامة أثناء النقاش المعني في جلسة عامة، وهذه حقيقة ينبغي أن ترد أيضاً في هذا التقرير.

وإضافة إلى ما ذكره زميلي ممثل الولايات المتحدة، أفهم أنه يتعين علينا أن نكون مع القاسم المشترك الأدنى، ولكن يبدو أننا سنكون انتقائيين في ما نذكره في هذا التقرير السنوي. ويمكنكم تسمية ذلك رقابة إن شئتم، على الرغم من أننا لا تمضي في هذا المسار. وينبغي أن يُعبر تقريرنا عما حدث بالفعل. وينبغي أن يتضمن التقرير حقيقة قيام بعض البلدان - سواء أكان بلدي أو بلداً آخر - باتخاذ موقف حيال مسألة أو أخرى في جلسة عامة. وأرى أن هذه الوفود ينبغي ألا تخفي مواقفها، ويمكن أن يرد ذلك في تقرير وقائعي، ولذلك أتفق تماماً مع زميلي ممثل الهند وزميلي ممثل الولايات المتحدة في هذا الخصوص.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة لسفير فرنسا.

السيد هوانغ (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): غني عن البيان، سيدي الرئيس، أنني أؤيد تماماً ما ذكره المتكلمون السابقون، الزملاء الممثلون لهولندا والهند وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية. ويجب أن نُصدر تقريراً وقائعيًا؛ وتلك هي ولايتنا، وهذا ما يجب أن نقدمه إلى الجمعية العامة، وأعتقد أننا سنُضيع كثيراً من الوقت إذا حاولنا تحريف الواقع والعمل على عناصر من التقرير لا تُعبر عما قمنا به هذا العام. وتستفيد الفقرة 23 من حقيقة أن الأحداث ما زالت ماثلة في أذهاننا، إذ لم تقح إلا منذ ثلاثة أسابيع فقط. وقبل ثلاثة أسابيع، كنت في القاعة المجاورة وأتذكر جيداً أن المقرر الذي طرحته على الطاولة الرئاسة الكندية قد قُدم لاعتماده. وأكرر، لقد قدم لاعتماده، ولم يُعتمد بتوافق الآراء، ويجب ذكر ذلك في التقرير، وإلا فإننا بذلك سنقدم ببساطة تقريراً غير صحيح إلى الجمعية العامة. ولذلك أؤيد بصفة خاصة الصياغة التي اقترحتها هولندا، والتي أعتقد أنها الأنسب وستتيح لنا أيضاً تأكيد مشاركة الأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح في تلك المناقشة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة لسفير المملكة المتحدة.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): لكي تكتمل الصورة، أود فقط أن أشير إلى أن المملكة المتحدة قدمت أيضاً صياغة لهذه الفقرة أضافت فيها جملتين أخريين فيما يلي نصهما: "ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الجهود، لم يُنجز المؤتمر في التوصل إلى توافق الآراء بشأن مشروع المقرر. وترد المناقشة التي دارت حول الموضوع في محضر الجلسة العامة (الوثيقة CD/PV.1586)".

ومن هذا المنطلق فإنني لست متشبهاً بهذه الصياغة بالذات؛ ويمكن للمقترحين المقدمين من ممثلي هولندا وأستراليا الوفاء أيضاً بالغرض. وفيما يتعلق بالحجة المؤيدة لهذا المقترح، لا يسعني أن أفعل أي شيء أفضل من ترديد ما ذكرته مندوبة أستراليا بعبارات بليغة منذ وقت قصير. وأعتقد أن هذا واضح بذاته. وهو انعكاس وقائعي لما حدث وللموقف الذي اتخذته وفود مختلفة بشأن هذا المقترح، وأود أنؤكد أنه كان ينبغي تجسيد هذه المواقف بصدق.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة لمندوبة ألمانيا.

السيدة ميكيشا (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): يمكنني أن أضم صوتي إلى سفير فرنسا الذي ذكر أن هذا الموضوع مائل تماماً في ذاكرتنا. وكما تعلمون فإنني حديثة عهد هنا، ولكنني كنت حاضرة عندما حدث ذلك. لقد أجرينا مناقشة حول هذا الموضوع، ونريد تقريراً موجزاً يكون قصيراً قدر المستطاع ولكن فقط قصيراً "قدر المستطاع". ولذلك ينبغي ألا يتضمن التقرير سوى الحقائق. والآن، وتوخياً لدقة الصياغة، نحن مرنون ويمكننا أن نوافق على أي من المقترحات الثلاثة المقدمة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة لمندوب اليابان.

السيد ماتسوي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، نؤيد مرة أخرى مبادرتكم بجعل التقرير مستنداً إلى الوقائع، ونشدد على أهمية أن يترك بصمة نرجع إليها في المستقبل. وإذا قرأنا النص الأصلي، يمكننا أن نفهم ما قمنا به أثناء دورة مؤتمر نزع السلاح لهذا العام، ولكن لا يمكننا أن نفهم ما حققناه أو ما لم نتمكن من تحقيقه. ولذلك من المهم أن يصبح هذا المقترح ملموساً. ولذلك أؤيد إدراج جُمْل إضافية في هذه الفقرة. واسمحوا لي أن أضيف هنا أنني أشعر أن المناقشة حول مسألة المساواة بين الجنسين كانت هي المناقشة الأكثر حيوية خلال هذه الدورة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة لسفير نيجيريا الذي يُشارك عن بُعد.

السيد أديجولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية عبر وصلة فيديو): أود فقط أن أتطرق سريعاً إلى المسألة المطروحة، ولا سيما الفقرة 23. وهذا ما يحدث أحياناً عندما نتوخى العناية الشديدة والحرص. وأعتقد أن الوفود قد ذكرت بصورة وقائعية تماماً أننا نحتاج إلى أن نُعبر عما حدث بالفعل. وربما ينبغي ألا نتوهم أن ذكر ما هو واضح ستكون له تداعيات، لأننا إذا كنا نقدم تقريراً فنحن إذن نقدم تقريراً وينبغي بالتالي أن نكون قادرين على التوجه إلى الجمعية العامة لنقول لها إننا حاولنا، ولكننا لم نتمكن من عبور الجسر آنذاك. وأشعر حيال هذه النقطة أن من المناسب حقاً أن نسجل ما حدث بالفعل - لا سيما في الفقرة 23 التي تكلم عنها سفير فرنسا وآخرون بعبارات بليغة للغاية. والواقع أننا إذا بدأنا في السماح للآخرين بمعرفة التدابير التي نتخذها لمعالجة مسائل معينة فإن ذلك ربما يكون بداية لأمر أكبر. وأما الآن، فنحن مرنون بشأن الطريقة التي ينبغي بها التعبير عن ذلك. ولكننا مع ذلك نود اقتراح فكرة إدراج ذلك في التقرير وتأييد تلك الفكرة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة لسفير إسبانيا.

السيد سانشيز دي ليرين غارسيا - أوفيس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، لن نكرر إسبانيا ما قاله جميع المندوبين الآخرين بالفعل بشأن هذا الموضوع. ولم نقترح صياغة محددة لأننا نستطيع أن نؤيد أي مقترح من تلك المقترحات بشرط الإشارة إلى عدم توافق الآراء في تلك المناقشة وهو ما يهمننا جداً. إن موقفنا مرن. فنحن نفضل المقترح الذي طرحته هولندا، ولكن يمكننا أن نتعايش مع أي من المقترحات الأخرى. وما يلفت انتباهنا هو أنه بينما يبدو أننا نرغب في تقديم تقرير عن أحداث العام الماضي التي دارت في المؤتمر، ترى بعض الوفود أن هذا هو الوقت المناسب للانتقائية فيما يتعلق بما حدث، وقصر التقرير على مصالحها. وأعتقد أن هذا لا يساعدنا في عملنا. ويجب أن نتحلّى بالأمانة وأن ننكر كل ما فعلناه، سواء أرضينا بذلك أم كرهناه. وهناك أشياء لا نرضى عنها نظراً لما أسفرت عنه من خيبة أمل بسبب عدم تحقيق تقدم، وهذه الأشياء أكثر مما نرضى عنه، ولكن لا بد أن يُعبر التقرير عن هذا الشعور.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة لمندوبة الاتحاد الروسي.

السيدة كوزنيتسوا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): سيدي الرئيس، لقد استمعنا باهتمام شديد إلى آراء الدول بشأن الفقرة 23، ولفتنا الانتباه إلى الانطباعات الجديدة التي تكونت من خلال المناقشات التي دارت حول مقترح جعل النظام الداخلي محايداً جنسانياً. ونحيط علماً أيضاً بضرورة أن نجعل التقرير وقائعيّاً. ومع ذلك، حتى الذاكرة الحديثة يمكن أن تخفق في بعض الأحيان. وفي هذا السياق، أود أن أطلب من الأمانة، من خلالكم، توضيح ما إذا كان قد قُدم رسمياً مشروع مقرر إلى المؤتمر لأن رئيسة المؤتمر، وهي الممثلة الدائمة لكندا، قالت إن مشروع المقرر لن يُشكل سوى أساساً للمناقشة.

وكما قُلت من قبل فإننا جاهزون لتأييد التقرير بالصيغة التي قمتم أنتم بإعدادها. ويشمل ذلك الفقرة 23. ونعتقد أن استمرار المناقشة لا يمكن إلا أن يزيد حياتنا صعوبة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة للأمانة لتوضيح ما إذا كان ذلك المقرر قد قُدم أم لا.

السيدة داي (أمينة مؤتمر نزع السلاح): سأتحقق من محاضر الجلسات العامة وسأوافيكم بالنتيجة في الجلسة المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً. سنعود بالتالي إلى هذه المسألة حالما تستعرض الأمانة الوثائق ذات الصلة. وأُعطي الكلمة الآن لمندوبة الأرجنتين.

السيدة بورتا (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): باختصار سيدي الرئيس، فيما يتعلق بالفقرة 23، يود وفد بلدي أن يؤيد ما ذكرته الوفود التي تناولت الكلمة قبلي فيما يتعلق بالإشارة إلى أن مشروع المقرر لم يحظ بتوافق الآراء في مؤتمر نزع السلاح. ومع ذلك، سننتظر رد الأمانة، على الرغم من أننا نؤيد إدراج إشارة إلى أن هذه الوثيقة لم تحظ بتوافق الآراء، وإلى المحاضر التي تتضمن هذه المناقشات. ونعتقد أن الصياغة التي اقترحتها المملكة المتحدة، على وجه الخصوص، مناسبة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة لمندوب جمهورية إيران الإسلامية.

السيد آزادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدي تعليقاً عاماً بينما ننتظر رد الأمانة. ونعلم كيف طُرحت هذه المسألة ونُدرك أن بعض الوفود لم تكن تخفي نواياها بشأن طرح هذا المقترح في سبيل تحقيق جدول أعمال آخر خفي بشأن النظام الداخلي. وقد شهدنا ممارساتها ونهجها خلال السنوات الماضية وسمعنا بوضوح بعضها وهو يقول إن لديه نوايا أخرى وراء طرح تلك المقترحات. وأود أن أشير أيضاً إلى أن الوفود التي كانت لديها تحفظات على مشروع المقرر المقترح لم تعارض إدراج الحياد الجنساني أو المساواة بين المرأة والرجل في النظام الداخلي. وأعربت عن مخاوفها من النوايا التي تود بعض الوفود متابعتها عندما تنتهي من هذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة الآن لمندوبة جمهورية كوريا.

السيدة تشوي سونهي (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أكرر ما ذكره زميلي ممثل اليابان. ونعتقد أن هذا التحديث التقني للنظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح كان أحد أهم المواضيع التي ناقشناها وأحد أكثر المواضيع التي نوقشت بحيوية في دورة هذا العام. وفي هذا السياق، لا نعتقد أن النص الحالي للفقرة 23 يُعبر تماماً عما حدث هذا العام. ونحن مرنون بشأن الصياغة الملموسة واستمعنا بالفعل لعدة مقترحات ممتازة، بما فيها المقترح الذي طرحه ممثل المملكة المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة لسفير المملكة المتحدة.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): سامحوني على أخذ الكلمة مرة أخرى بشأن هذه الفقرة، ولكنني أود أن أورد على مندوبة الاتحاد الروسي التي سألت عما إذا كان المقرر قد طُرِح بالفعل رسمياً لاعتماده. وأنتظر سماع ما تقوله الأمانة، ولكنني في الواقع لا أعتقد أن الأمر سيكون مهماً. فالصياغة الواردة على سبيل المثال في المقترح الذي قدمناه هي "لم ينجح المؤتمر في التوصل إلى توافق الآراء بشأن مشروع المقرر". وهذه هي نفس الصياغة التي استخدمت لسنوات عديدة في الفقرة المتعلقة ببرنامج العمل. وفي الواقع، قلما يُطرح برنامج عمل رسمياً لاعتماده في المؤتمر، إذ يصبح من الواضح قبل وقت طويل من تقديمه أنه لن يكون هناك توافق آراء بشأنه. وذكرت وفود كثيرة أثناء النقاش المتعلق بمقترح تحديث النظام الداخلي أن المقترح لم يحظ بتوافق الآراء. ولذلك لا أعتقد أن من المهم حقاً تحديد ما إذا كانت الرئيسة قد رفعت المطرقة أم لا. وأعتقد، كما قلنا من قبل، أن المشروع ينبغي أن يجسد الحقيقة، والحقيقة هي أن المقرر لم يحظ بتوافق الآراء لأن بعض الوفود لم تكن راغبة في الموافقة عليه. ولا أعتقد أن مسألة تقديم المقرر لاعتماده رسمياً مسألة ذات صلة على الإطلاق.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة لمندوب الجمهورية العربية السورية الذي يُشارك عن بُعد.

السيد علي (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية عبر وصلة فيديو): شكرًا السيد الرئيس، يريد وفدنا ذكر أرقام الوثائق حيثما يتم ذكرها في التقرير وخاصة من الفقرة 18 وحتى آخر التقرير بما في ذلك ملاحق التقرير. أما في ما يخص الفقرة 23، وبينما ننتظر رد الأمانة على السؤال الوجيه الذي طرحه الوفد الروسي، فإن وفدنا مع إبقاء النص المقترح من الرئاسة، مع تعديل بسيط في الجملة الأخيرة بحيث تُقرأ الفقرة كما يلي:

(تكلم بالإنكليزية)

"وعقدت رئيسة المؤتمر جلسة عامة غير رسمية وجلسة عامة رسمية يومي 3 و5 آب/أغسطس على التوالي، للنظر في مشروع مقرر بشأن إجراء تحديث تقني للنظام الداخلي للمؤتمر كي يُعبر عن المساواة بين الرجل والمرأة".

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة لسفير هولندا.

السيد غابرييلس (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أعتقد أن هذا التقرير ينبغي ألا يتناول النوايا، بل ما حدث في الواقع. وفيما يتعلق باعتماد مشروع المقرر رسمياً، أرى، شأنياً شأن زميلي ممثل المملكة المتحدة، أنه لا يهم ما إذا كان قد طُرح على المؤتمر لاعتماده. وللعلم، ولمساعدة الأمانة، طلبتُ اعتماده رسمياً في مرحلة التخطيط، ولكننا أجرينا مناقشة حول هذا الأمر، ومورست ضغوط كبيرة على الرئيس لعدم طرحه للاعتماد رسمياً. لذلك من الغريب نوعاً ما القول إننا أجرينا نقاشاً وكان بوسعنا طرح القرار لاعتماده رسمياً، ولكن كانت هناك اعتراضات على ذلك، والنتيجة هي أننا لا نستطيع إدراجه في التقرير السنوي لأنه لم يُطرح للاعتماد الرسمي - لأن ذلك كان موضع رفض. وأعتقد أن هذه الحجة تدور في حلقة مرغة ولا أتفق معها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة لسفير الولايات المتحدة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): التمس العذر لأنني مضطر إلى أخذ الكلمة مرة أخرى، ولكننا سمعنا من أحد المندوبين في هذه القاعة أن القصد من وراء اقتراح تحديث النظام الداخلي ليُعبر عن الحياد الجنساني هو نوع ما من أنواع جداول الأعمال الخفية. ومن الصعب تخيل ذلك. وهو بصراحة تعليق مهين. وهو يُشكل إهانة لنساء هذه الهيئة ورجالها الذين أرادوا ببساطة، من حيث الجوهر، الانتقال بهذه الهيئة إلى القرن العشرين، وليس حتى إلى القرن الحادي والعشرين. لقد طلبوا ببساطة الولوج بالنظام الداخلي إلى العالم الحديث.

وبعد أن استمعت إلى ما قيل هنا اليوم، أجد أن جميع الآراء التي طُرحت هنا تأييداً لإضافة عبارة إلى الفقرة 23 تُعبر عن حقيقة عدم حصول مشروع المقرر على توافق الآراء تؤكد ما قلته من قبل. نحن نحتاج إلى الإشارة إلى هذه الحقيقة في الفقرة 23. وستُصر حكومة بلدي على ذلك. ونحن مرنون بشأن الصياغة، كما قلنا منذ البداية، ولكن من الواضح جداً أن هذه الهيئة بحاجة إلى أن تفعل ما هو سليم، والشيء السليم هو إدراج عبارة في الفقرة 23 تُعبر عما حدث في هذه القاعة فيما يتعلق بهذا النقاش.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة لسفير الصين.

السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية): سيدي الرئيس، هذه هي المرة الأولى التي يُشارك فيها وفدنا في المناقشات بشأن مشروع التقرير السنوي الذي قدمتموه. ونشكركم ونشكر فريقكم، وكذلك الأمانة، على جهودكم في هذا الشأن. ونعتقد أن مشروع التقرير الذي قدمتموه يُشكل أساساً جيداً للبناء عليه. وننتقل إلى العمل مع جميع الأطراف ومعاً، تحت قيادتكم، لالتهاء بنجاح من هذا التقرير.

وفيما يتعلق بالفقرة 23، ما فتئنا نناقشها منذ فترة طويلة. وعقب الجلسة العامة الرسمية الأخيرة التي عقدت تحت رئاسة السفيرة نورتون، ممثلة كندا، تكلمت معها ومع زملاء آخرين، وأعتقد أن مؤتمر نزع السلاح، يكون بهذه المناقشات التي دارت خلال جلسة عامة غير رسمية بالإضافة إلى المناقشات العامة الرسمية، قد كرس وقتاً كافياً لهذه المسألة هذا العام.

وبعد هاتين الجلستين، كما أعربت أيضاً في بياني الرسمي الذي سُجل في محضر اجتماعات المؤتمر، أشعر أن المناقشات التي دارت حول هذه المسألة في هاتين الجلستين قد أسفرت عن نتيجة مهمة. لقد أعرب جميع أعضاء المؤتمر الذين شاركوا في المناقشات، كل بطريقة الخاصة، عن استنتاج مشترك وحقيقة مشتركة. أي أنه لم يكن هناك تمييز بين الجنسين في الممارسات السابقة للمؤتمر، ولم تُمنع أي زميلة من المشاركة على قدم المساواة مع الزملاء الرجال في أعمال المؤتمر. واتفق الجميع أيضاً على أن التمييز بين الجنسين ينبغي ألا يصبح ممارسة في المؤتمر في المستقبل.

وقد ذكر الزميل المعني أيضاً، في البيان الذي أدلى به للتو، أن الأعضاء، حتى الذين لا يؤيدون التعديلات التقنية، لا يعارضون الإبقاء على المساواة بين الجنسين في المؤتمر والاستمرار في تحقيقها. وأرى أن هذه هي النتيجة الرئيسية لهاتين الجلستين، من حيث المضمون.

وفيما يتعلق بالتحديث التقني للنظام الداخلي للمؤتمر المذكور في الفقرة 23، أعتقد أننا إذا نظرنا إلى الصياغة بعناية سنجد عيوباً في الصياغة نفسها، أو أن هناك تحسينات طفيفة يمكن إجراؤها. وعلى سبيل المثال، لا يُشير مشروع المقرر الذي اقترحه رئيسية المؤتمر آنذاك، وهو تحديث تقني، إلا إلى النسخة الإنكليزية، ولا يشمل صيغاً أخرى. ولذلك إذا عدنا بنظرنا إلى هذه الجلسة أو إلى هاتين الجلستين في التقرير، فإن مجرد ذكر "إجراء تحديث تقني للنظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح" سيكون غير دقيق.

وما أود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأطلعكم عليه هو أننا أمضينا بالفعل ما يقرب من ساعة في الجدل حول هذه المسألة اليوم. وما تدور حوله مناقشة اليوم هو مجرد مناقشة ما إذا كانت صياغة هذه العبارة بالذات لا تزال تشوبها عيوب، أي أن مشروع المقرر المذكور، على النحو المبين، لم يُعتمد، ولا يزال هناك مجال لتحسين صياغته.

وقد قال زميل أو زميلان للتو إن مناقشة مسألة المساواة بين الجنسين كانت الأكثر حيوية في أعمال المؤتمر هذا العام، وأنا أعتقد مع ذلك، لأنني حضرت جميع الجلسات العامة للمؤتمر هذا العام، وكانت المناقشتان اللتان تناولتا مسألة المساواة بين الجنسين حيويتين جداً بالفعل. ولكن في أعمال المؤتمر طوال هذا العام، ومن خلال جهود الرؤساء المتعاقبين والمشاركة النشطة من الجميع، أجرت الدول الأعضاء في المؤتمر مناقشات حيوية للغاية حول جميع المسائل المهمة المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. وهذه هي الحقيقة التي نحتاج إلى أن نجسدها في تقريرنا، أي أن يتضمن التقرير مساهمة كل من شارك منا هنا في أعمال المؤتمر.

وألاحظ أنه خلال هذه الجلسة العامة، هناك أيضاً بعض الأصدقاء على هامش الجلسة يستمعون إلى ما يدور فيها. ولا أريد أن يتكون لديهم انطباع بأن المؤتمر هذا العام لم يفعل شيئاً سوى إجراء بعض المناقشات المثيرة للالتباس العميق حول مسائل مثل المساواة بين الجنسين وأن المؤتمر لم يكن بعد ذلك قادراً على التوصل إلى توافق الآراء واعتماد مشروع المقرر ذي الصلة نظراً لعدم وجود إجماع بين الدول الأعضاء على مسألة مثل المساواة بين الجنسين. ولا أعتقد أن هذا هو الحال، إذ كيف يمكن لأي منا نحن الحاضرين هنا أن نواجه بلداننا وشعوبنا وبنات أوطاننا، إذا وضعنا حقائق من هذا القبيل فقط في تقريرنا؟

وبالعودة إلى الفقرة 23، فإنني أفهم جيداً كل تعليق من التعليقات التي أبدها الزملاء الحاضرون هنا. وليس لدي رأي بشأن تسجيل سرد وقائعي، بما في ذلك عدم التوصل إلى اتفاق بشأن أي مشروع مقرر. وليس لدي مشكلة مع أي من ذلك. ولكنني أود أيضاً أن أكرر أن ما حدث بشأن مسألة المساواة بين الجنسين لا يعني أننا لم نعتمد هذا المقرر فحسب بل الأهم من ذلك أنه يعني أيضاً أن هذه المناقشة زادت من تعزيز توافق الآراء بين أعضاء المؤتمر على أن مسألة التمييز بين الجنسين ينبغي ألا يكون لها وجود في الممارسة المتبعة في المؤتمر. وينبغي أن تظل أعمال المؤتمر تعبر عن مبدأ المساواة بين الجنسين، مثلما كان عليه الحال في الماضي. وأعتقد أننا جميعاً متفقون على هذه النقطة.

لقد تكلمت بالفعل باستفاضة ولا أريد أن أطيل النقاش أكثر من ذلك. ولكنني أمل أننا عندما نعود بنظرنا إلى أعمال المؤتمر هذا العام، عندما يتعلق الأمر ببعض المناقشات التي ربما كانت أكثر إثارة للجدل من هذه المناقشات، سنتمكن مع ذلك من حل المسائل ذات الصلة الواردة في النص بشكل سليم من خلال البحث الهادئ والمتجرد الذي نلتزم فيه الحقيقة من بين ما لدينا من حقائق. وعلى أية حال فإن عملنا هنا هو أن نختم بنجاح هذا التقرير السنوي كي نتمكن من إرساء أساس متين للعمل في العام المقبل. وإنني على ثقة من أننا جميعاً نأمل أن يبدأ عملنا بسلسلة في العام المقبل وأن نتمكن من البناء على الجهود التي بذلتها جميع الأطراف في الماضي لمواصلة أعمال المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة لمندوبة أستراليا.

السيدة هيل (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): اعتذر من أخذ الكلمة مرة ثانية بشأن هذه المسألة. وأود فقط أن أرد على التعليقات التي أبدها أحد الوفود بشأن القصد من الاقتراح الذي قُدم بشأن تحديث النظام الداخلي. وتذكر الوفود أن هذا كان في الأصل مقترحاً قدمته أستراليا تحت رئاستنا في العام الماضي، ونحن ممتنون جداً للرئاسة الكندية على الدفع به قدماً وصياغة وثيقة المقرر هذا العام.

وفيما يتعلق بمسألة القصد من وراء الاقتراح، أود ببساطة أن أقول ما يلي: إذا كان أي وفد غير واضح بشأن سبب المقترح، فإنني أقترح عليه التحقق من محاضر الجلسات العامة للدورة. وستجدون في تلك المحاضر أن وفد بلدي كان واضحاً جداً بشأن سبب طرح المقترح والأسباب التي جعلتنا نرى أنه كان ضرورياً. أما فيما يتعلق بالصياغة الواردة في التقرير، يُصر وفد بلدي على الإشارة إلى النتيجة الوقائية لتلك المناقشة، وهي عدم التوصل إلى توافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة لمندوب سويسرا.

السيد ماسميغان (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): نود أن نعرب عن تأييدنا للمقترح الذي قدمته أستراليا وغيرها بشأن الفقرة 23، على الرغم من أننا بالطبع مرنون فيما يتعلق بالصياغة الدقيقة لأي تعديلات تدخل على هذه الفقرة. وأعتقد أن المقترحات المقدمة مدروسة جيداً من حيث المضمون وتستند أيضاً إلى الممارسة المعمول بها في مؤتمر نزع السلاح. وهناك جانبان منفصلان: أولاً، هناك صلة بمحضر الجلسة الرسمية التي عقدت قبل بضعة أسابيع. وربط التقرير بالمحضر ليس ضرورياً فحسب، بل أساسي. وقد تكلم كثيرون منا في تلك الجلسة العامة، ويجب الإشارة إلى محضر الجلسة لكي تتمكن الأطراف المهمة من متابعة مضمون المناقشات. وعلاوة على ذلك، تتفق الإشارة إلى المحضر مع الممارسة المتبعة في المؤتمر، وهي ممارسة يُقصد بها تحديداً منع الحاجة إلى التحفظ في التقرير على الآراء المُعرب عنها أثناء المناقشات حتى وإن تشابهت معظم تلك الآراء. ولذلك فإن الصلة بالمحضر في رأينا تمثل عنصراً ضرورياً في التقرير. ونعتقد كذلك أن الإشارة إلى عدم التصديق على مشروع المقرر بسبب عدم التوصل إلى توافق الآراء ستكون مفيدة وستكون موضع ترحيب من الناحية الوقائية. ولا أود أن أكرر هنا النقطة التي أبدها سفير المملكة المتحدة، ولكن الصياغة التي نتحدث عنها مستخدمة في

التقرير، بغض النظر عن تقديم مشروع المقرر رسمياً إلى المؤتمر، وكثيراً ما يكون ذلك لسبب بسيط وواضح جداً، وهو ألا نضطر إلى تقديم مشاريع مقررات رسمياً إلى المؤتمر وإجبار عضو أو أكثر في المؤتمر على الاعتراض عليها رسمياً. لذلك، مرة أخرى، بينما يمكننا النظر في صياغات مختلفة لهذا الجانب من النص المقترح، تبدو هذه الإضافة مفيدة أيضاً. وعلى أقل تقدير، يبدو من الضروري والأساسي على حد سواء إدراج صلة بالمحضر في التقرير.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة لمندوب كندا.

السيد فيتر (كندا) (تكلم بالإنكليزية): تستغرق هذه المناقشة بعض الوقت، ولكنها تؤكد أهمية ما حدث عندما ناقشنا تحديث النظام الداخلي، وينبغي أن يرد ذلك في التقرير.

ونتفق مع ممثل سويسرا على أن من المهم الإشارة إلى المحضر الشفوي. ونتفق أيضاً مع وفد المملكة المتحدة. ونرى أن من غير المهم أن يكون مقرر طرح للمناقشة رسمياً. وقد سعت الرئاسة إلى تحقيق ما أرادته وفود كثيرة - تحديث النظام الداخلي كي يُعبر عن المساواة بين الجنسين. ولم تكن هناك أي نوايا خفية أو جداول أعمال خفية. لقد حاولنا تحديث النظام الداخلي ويرى وفدنا أنه لم يتحقق أي توافق آراء. ويتذكر وفدنا أن ممثل هولندا سأل عما إذا كان بإمكاننا التوصل إلى توافق الآراء بشأن مشروع المقرر. وقدمت أيضاً ممثلة ألمانيا مقترحاً كان يمكن أن يطلب من الأمانة تحديث النظام الداخلي، وطرح الرئيس ذلك للمناقشة، ولكن لم يتم التوصل إلى توافق الآراء بشأن أي من هذين المقترحين. وخلال الجلسة العامة التي عقدت بعد ذلك، لاحظت الرئيسة مناقشة النظام الداخلي وسجلت خيبة أملها لعدم التوصل إلى توافق الآراء. ولذلك سجلت وجهة نظرها بأن توافق الآراء لم يتحقق بالفعل.

ومع ذلك، إذا كانت وفود أخرى ترى أن لدينا بالفعل توافق آراء بشأن ما حاول مشروع المقرر تحقيقه، أي تحديث النظام الداخلي، ربما يمكننا طرح ذلك أثناء رئاستكم، سيدي الرئيس. وربما عندما نناقش دور المرأة في الأمن الدولي يمكن أن يستغرق الأمر منا خمس دقائق لاعتماد ذلك المقرر لأننا لا نحتاج، إذا كان هناك بالفعل توافق للآراء، إلى كثير من المناقشة بشأنه، ويمكننا فعلاً اتخاذه.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): الكلمة لسفير الهند.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يُشكل النظام الداخلي الأساس القوي لعملنا في الهيئات المتعددة الأطراف، ويمكن الضمان الوحيد لتعددية الأطراف الفعالة في تعيدنا الصادق بالنظام الداخلي.

وإذا لم تكن الذاكرة تخونني، أوضحت رئيسة مؤتمر نزع السلاح أنه كان مجرد تحديث تقني وليس تعديلاً موضوعياً. وعلى الرغم من ذلك التوضيح، ألاحظ أنه أثار بعض الشكوك في أذهان بعض الوفود. لذلك يُكرر وفدنا تأكيد التمسك بالنظام الداخلي بصيغته الحالية. وإلى أن يُعدل وفقاً للمادة 47 من النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح، لن تسترشد الهند إلا بالنظام الداخلي بصيغته الواردة في الوثيقة CD/8/Rev.9، المؤرخة 19 كانون الأول/ديسمبر 2003، في الاضطلاع بأعمالنا في مؤتمر نزع السلاح، دون أي إلغاء أو استثناء.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة لمندوب جمهورية إيران الإسلامية.

السيد آزادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أجد أنه يتعين علي أخذ الكلمة توخياً للوضوح. لقد سمعنا أحد الوفود يُفسر موقعي على أنه إهانة للرجال والنساء، وأعتقد أن الأمر على العكس تماماً، ذلك أن موقفهم يشكل إهانة لكل من في هذه القاعة. وإذا كانوا صادقين ومخلصين في موقفهم بشأن إجراء هذا التعديل وتحديث النظام الداخلي، أود فقط أن أذكرهم بشيء واحد: الأقربون أولى بالمعروف. لماذا ليسوا جادين في تحديث وثائقهم الوطنية الرفيعة المستوى كي تُعبر عن المساواة بين

الجنسين؟ ولحسن الحظ، أنا من بلد يعود تاريخه إلى أكثر من 5000 عام، وفي لغتنا نستخدم كلمة واحدة فقط في الإشارة إلى الرجال والنساء. وأكرر أن الأقربين أولى بالمعروف.

سيدي الرئيس، أود أن أدلي بملاحظة أخيرة واحدة فقط. أعتقد أن وثيقتكم المقترحة، بما فيها مشروع الفقرة 23، تُشكل أساساً جيداً لتحقيق توافق الآراء، ويمكننا أن نقبل بذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لمندوبة جمهورية فنزويلا البوليفارية التي تُشارك عن بُعد.

السيدة أندارسيا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية عبر وصلة فيديو): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يُخاطب فيها وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية مؤتمر نزع السلاح أثناء الرئاسة الشيلية، أود أن أرحب بكم ترحيباً حاراً وأتمنى لكم كل النجاح في دوركم. لقد تابع وفدنا لاهتمام شديد المناقشات التي دارت حول مشروع التقرير خلال الأيام القليلة الماضية وكذلك للمقترحات التي قدمتها عدة وفود. وما زلنا نتشاور مع عاصمتنا بشأن مشروع التقرير وبشأن هذه المقترحات التي تفضلتم بإطلاع الدول الأعضاء في المؤتمر عليها.

وفيما يتعلق بالفقرة 23، نعتقد أن التعليقات التي قدمها وفد الاتحاد الروسي بشأن حالة التعديل المقترح للنظام الداخلي شديدة الأهمية، ويود وفد بلدي أن يضم صوته إلى الآخرين في الإعراب عن قلقه من إمكانية تأثير استعراض آليات المؤتمر وأساليب عمله على حالة اللوائح التنظيمية الأخرى، بل وإثارة نقاش حول المفاهيم، مما يمكن أن تزيد من صعوبة تحركنا قُدماً.

ومن هذا المنطلق، نستمتع إلى المقترحات الواردة والأساس المنطقي وراءها وندرسها بعناية، فضلاً عن الحلول الممكنة، ولكن وفد بلدي يشعر بالارتياح من حيث المبدأ حيال الصياغة الحالية للفقرة 23 التي ذكرت وفود أخرى أنها كافية وتُشكل أساساً قوياً للمضي قدماً في اعتماد التقرير الذي يجب أن نقدمه إلى الجمعية العامة.

وأود أن اعتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد أن وفدنا يعترم العمل بشكل بناء للغاية من اعتماد تقريرنا لعام 2021.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لمندوب بيرو الذي يُشارك عن بُعد.

السيد أريستيغوي برافو (بيرو) (تكلم بالإسبانية عبر وصلة فيديو): سيدي الرئيس، هذه هي المرة الأولى التي يسعد فيها وفدنا كثيراً بأخذ الكلمة خلال فترة رئاستكم. ولذلك أود أن أهنئكم وأن أعرب عن دعم حكومة بيرو الكامل لنجاحها.

وبينما نشكركم على مشروع التقرير النهائي ونهجم حياله، نود أن نعلق بإيجاز على الفقرة المعنية، وهي الفقرة 23. ويرى وفدنا أن النقاش الدائر حول التغييرات اللغوية في النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح على جانب كبير من الأهمية، لأن بلدي يؤيد بقوة جميع الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. ولذلك نود أن نضم صوتنا إلى الدعوات المطالبة بإدراج الصياغة اللازمة للتعبير، بطريقة وقائية، عن المواقف التي اتخذت في القاعة والمسجلة في محاضر تلك الجلسة. والحقيقة أن الرئاسة الكندية قدمت مشروع مقرر وعممته. ولذلك نوافق على أن علينا أن نضيف أن النظر في مشروع المقرر لم يسفر عن توافق الآراء نظراً لتباين المواقف المتخذة.

ونحن مرنون حيال مختلف المقترحات المقدمة في القاعة بشأن الصياغة المطلوبة لتجسيد ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): الكلمة لمندوب باكستان.

السيد عمر (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، يُعرب وفد بلدي عن تقديره لتعميمكم الاقتراحات التي أرسلتها بعض الوفود إلى الرئاسة، ونرحب بهذه الفرصة لتبادل الآراء بشأن مشروع تقرير المؤتمر. وفي هذه المرحلة، وبعد أن استمع وفدنا إلى المناقشة التي دارت حول فقرات مختلفة، وليس مجرد فقرة واحدة بالذات، يود أن يُبدي بعض الملاحظات العامة.

أولاً، لعلكم تتذكرون أن مشروعكم الأولي هو خط أساس جيد لا يتطلب سوى بضعة تغييرات. وما زلنا عند هذا الرأي.

ثانياً، ندرك أيضاً حق كل عضو في مؤتمر نزع السلاح في تقديم مقترحات، بما يشمل مقترحات بشأن مشروع التقرير. ومع ذلك، وسعيًا إلى الدفع قدماً بمناقشاتنا والمساعدة على تحقيق ذلك، نود أيضاً الحديث عن بضع نقاط.

هناك اختلاف في الآراء بين الأعضاء بشأن عدد من المسائل المطروحة في المؤتمر، ولا سيما البنود الموضوعية؛ وهذا ثابت تماماً. ومع ذلك، نجد دائماً سبباً لرأب تلك الاختلافات والاتفاق على صياغة عندما يتعلق الأمر بتقريرنا. وفي هذا السياق، هناك عدة ممارسات وصياغات استخدمها مؤتمر نزع السلاح لتحقيق أثر مثمر في الماضي.

وفي رأينا أن هذه الممارسات يمكن أن تكون مرة أخرى محورية في الطريقة التي سنمضي بها قُدماً. ولم تخدم الذاتية عملنا بشكل جيد قط، ومن المستبعد جداً أن تكون مثمرة في مساعيها هذه المرة. ولم يحقق البحث عن تفسيرات ذاتية للأحداث أو مضمون المناقشات أي فائدة خاصة. ولجميع الوفود أولويات؛ ولها كذلك وجهات نظر. ولم يكن التقرير السنوي المكان المناسب للتغلب على الاختلافات في الرؤى. لقد استقادت تقاريرنا السابقة ليس فقط من كونها وقائعية، بل وكذلك من كونها موجزة ودقيقة، ومتماشية مع الممارسة الراسخة. ولذلك، سيدي الرئيس، يؤيد وفد بلدي نهجكم في تناول مشروع تقريرنا، وهو اتباع الممارسة المعمول بها. وفي رأينا أن الفقرات القليلة الجديدة والتي تحتاج إلى أن نعمل عليها ستحظى أيضاً بتوافق الآراء في نهاية المطاف إذا كانت متوافقة مع الممارسة المعمول بها.

ولا يزال وفد بلدي ملتزماً بالمشاركة البناءة مع جميع أعضاء المؤتمر وفي عملية وضع تقريرنا في صيغته النهائية على غرار ما ورد أعلاه.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً، ونشكر جميع الوفود التي أعربت عن آرائها بشأن الفقرة 23. وندرك أن المواقف حيال هذه الفقرة متباينة. وما يُقلقني هو أننا استغرقنا وقتاً طويلاً أكثر من اللازم في هذا النقاش. وستحاول الرئاسة التشاور وإيجاد صيغة تحظى بتوافق الآراء.

ويمكننا الآن الانتقال إلى القسم الثالث المتعلق بالعمل الموضوعي للمؤتمر خلال دورته لعام 2021. والفقرات من 25 إلى 27 هي أيضاً فقرات نموذجية، وتُستخدم فيها صيغة جرى الاتفاق عليها خلال الدورات السابقة. وستقوم الأمانة بإعداد المرفق مع قائمة بالوثائق الصادرة عن مؤتمر نزع السلاح. ونود تذكير الوفود بتقديم جميع الوثائق الرسمية والاتصال بالأمانة بشأن الموضوع من التقرير الذي ترغب في أن ترد فيه.

وإذا لم يكن أحد يرغب في التكلم عن هذه الفقرات الوقائية، ننقل إلى الفقرات من 28 إلى 47، الأقسام من ألف إلى زاي. ومرة أخرى، هذه فقرات نموذجية، مع إضافة فقرات تُعبر عن المناقشات التي جرت في إطار كل بند من بنود جدول أعمال المؤتمر. هل يرغب أي وفد في تناول الكلمة بشأن الفقرات من 28 إلى 47؟ أعطي الكلمة للمندوب الجمهورية العربية السورية الذي سيتكلم عن بُعد.

السيد علي (الجمهورية العربية السورية) *(تكلم بالعربية عبر وصلة فيديو)*: شكراً السيد الرئيس، فيما يخص القسم A من التقرير، الفقرات من 28 حتى 30، طبعاً أعيد التذكير بضرورة وضع أرقام الوثائق أينما وردت في التقرير. أما فيما يخص الفقرة 28، يرى وفدنا أنه في تقرير دورة العام الماضي تمت الإشارة إلى أن الدول الأعضاء عبّرت عن موافقتها خلال النقاش العام لأنه لم يتم تخصيص جلسات عامة لمناقشة بنود جدول الأعمال. أما دورة هذا العام فقد عُقدت جلسات عامة مخصصة لبنود جدول الأعمال. ولذلك نقترح صياغة الفقرة 28 على النحو التالي وسأقرأها باللغة الإنكليزية:

(تكلم بالإنكليزية)

"أكدت الوفود من جديد موافقتها بشأن هذا البند من جدول الأعمال أو تناولتها بمزيد من التفصيل في الجلستين العامتين الرسميتين اللتين عُقدتا يومي 11 و12 أيار/مايو. وهذه المواقف مسجلة على النحو الواجب في محاضر الجلسات العامة للدورة".

(تكلم بالعربية)

ويمكن وضع إشارة إلى أرقام محاضر الجلسات وهكذا تكون المناقشة قد أُشير إليها بشكل وقائعي في التقرير، وبعد ذلك نحذف الفقرة 30. ويقترح وفدنا تطبيق التعديل ذاته على فقرات كل قسم من الأقسام B وC وD وE وF وG، مع مراعاة الفروقات في تواريخ انعقاد الجلسات العامة. وقد أرسلت الورقة التي أقرأ منها الآن إلى أمانة المؤتمر عبر البريد الإلكتروني وإلى المترجمين، فيمكن الاستعانة بها، وشكراً.

الرئيس *(تكلم بالإسبانية)*: الكلمة لسفير المملكة المتحدة.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) *(تكلم بالإنكليزية)*: اسمحو لي أن أشكر ممثل سوريا على اقتراحه الذي سندرسه بالطبع. غير أن رد فعلي الأولي هو أنه يقيد دون داعٍ من النظر في بنود جدول الأعمال الموضوعية. وعلى سبيل المثال، أثار وفدنا مسائل متصلة بهذا البند من جدول الأعمال في بياننا الافتتاحي أثناء الجلسة العامة الأولى أو الثانية من هذه الدورة. وقد أشار إليها أيضاً وزيرنا في الجزء الرفيع المستوى أثناء الرئاسة الثانية. ولذلك لا أعتقد أن من الممكن الاكتفاء بمجرد تجزئة كل إشارة يقدمها أي وفد للمسائل المتصلة بهذا البند من جدول الأعمال، إلى الجلستين العامتين اللتين كرسهما له على وجه التحديد سفير بلغاريا بصفته رئيساً للمؤتمر، وأعتقد أن الأمر نفسه ينطبق على جميع بنود جدول الأعمال. ولذلك أعتقد أن هذا النهج قد لا يكون واقعياً.

الرئيس *(تكلم بالإسبانية)*: أُعطي الكلمة لسفير الهند.

السيد شارما (الهند) *(تكلم بالإنكليزية)*: بينما ليست لدينا أي مشاكل مع الاقتراح الذي قدمه مندوب سوريا، لدي سؤال واحد أو أطلب توضيحاً واحداً، في حالة قيامنا بإدراج جملة تقول إن جلسيتين عامتين غير رسميتين قد عقدتا ثم نتبعها بجملة تقول إن هذه المواقف مسجلة على النحو الواجب في محاضر الجلسات العامة للدورة. أود أن أفهم، إما منكم، سيدي الرئيس، أو من أمانة المؤتمر، ما إذا كانت المواقف المتخذة في الجلسات العامة غير الرسمية مسجلة أيضاً على النحو الواجب في محاضر الجلسات العامة. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فإن ذلك معناه أن من غير الصحيح وقائعيّاً إدراج هذه الجملة بعد الجملة المتعلقة بالجلسات العامة غير الرسمية.

الرئيس *(تكلم بالإسبانية)*: شكراً. الواقع أنه لا توجد مثل هذه السجلات للجلسات غير الرسمية.

أعطي الكلمة لمندوب الجمهورية العربية السورية الذي يُشارك عن بُعد.

السيد علي (الجمهورية العربية السورية) *(تكلم بالعربية عبر وصلة فيديو)*: شكراً السيد الرئيس، تعليقاً على الملاحظة التي جاء بها السفير الموقر من المملكة المتحدة، المواقف التي تم التعبير عنها في

النقاش العام للمؤتمر، قد تم الأخذ بها في الفقرة رقم 25 التي تتحدث بأنه خلال النقاش العام للمؤتمر، الوفود أكدت و/أو أوضحت بشكل أكثر مواقفها حول بنود جدول الأعمال، وهذه المواقف قد تم عكسها في محاضر الجلسات العامة. ولذلك اقترحنا اللغة التي اقترحناها في المداخلة السابقة فيما يخص الفقرة 28. شكراً السيد الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً. إذا لم تكن هناك أي تعليقات أخرى، سننتقل إلى القسم حاء المتعلق بالنظر في المجالات الأخرى التي نتناول وقف سباق التسلح ونزع السلاح والتدابير الأخرى ذات الصلة. وقد تلقينا طلبات من الرئاسة البرازيلية والكندية بأن يشمل هذا القسم المناقشات التي عقدت تحت رئاسة كل منهما. هل يرغب أي وفد في تناول الكلمة بشأن الفقرات من 48 إلى 51 من القسم حاء؟ أعطي الكلمة لسفير هولندا.

السيد غابرييليس (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بالقسم حاء، يؤيد وفدنا الاقتراحات التي تشير إلى أن الوفود أعربت عن مواقفها تجاه مختلف المواضيع، وأن هذه المواقف سجلت على النحو الواجب في محاضر الجلسات العامة لهذه الدورة. ونقترح أيضاً إدراج إشارة إلى حلقة النقاش المواضيعية التي ستعقد خلال جلسة عامة رسمية حول مشاركة المرأة ودورها في الأمن الدولي في غضون يومين، أي يوم 26 آب/أغسطس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً. أقول فقط على سبيل التوضيح إن شيلي مسؤولة عن تنظيم ذلك الحدث. ولم نُدرج إشارات إليه لأنه لم يعقد بعد. ونعتقد أن من غير الملائم أن نفعل ذلك؛ وبدلاً من ذلك سنقدم رئاسة شيلي فقرة بشأن الحدث حالما يُعقد. أعطي الكلمة لمندوبة أستراليا.

السيدة هيل (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أريد فقط أن أشير بإيجاز إلى أن وفدنا هو الذي طرح الاقتراح المتعلق بصياغة هذا الجزء من التقرير، وتحديد الاقتراح المتعلق بإدراج عبارة تُعبر عن المواقف التي أعربت عنها الوفود بشأن المواضيع المشار إليها في هذا القسم، وأن هذه المواقف قد سُجلت في محاضر الجلسات العامة. وقمنا بصياغة بعض العبارات لهذا الغرض، وسنؤيد أيضاً بطبيعة الحال إدراج عبارة في القسم المتعلق بالجلسة التي ستعقد يوم 26 آب/أغسطس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): الكلمة لمندوب المكسيك.

السيد مارتينيز رويز (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، فيما يتعلق بالفقرة 50 بصيغتها الحالية، يبدو لي أن مواقف كانت قد اتخذت في اجتماع الدول الأعضاء الست التي شغلت الرئاسة خلال هذه الدورة، ثم في الجلسة غير الرسمية، وأخيراً في الجلسة الرسمية، من جانب مجموعة من البلدان، بما فيها بلدي، مفادها أننا لم ننق، ولم نعتقد أن عقد اجتماعات لمناقشة وثيقة عمل، لا سيما الوثيقة المقدمة من أحد الوفود في سنة سابقة يحترم الممارسة المتبعة في هذه الهيئة. ولذلك، أعتقد أن الفقرة 50، في ضوء الطريقة التي عقدت بها الجلسة غير الرسمية، لا تُجسّد بوضوح ما حدث لأننا لا نعتقد أن الجلسة الرسمية عقدت فقط لمناقشة الوثيقة CD/2197.

ولذلك، يرى وفدنا أن الصياغة العامة يمكن أن تكون كما يلي: "عقدت رئاسة المؤتمر، السيدة ليزلي نورتن، سفيرة كندا، جلسة عامة رسمية وغير رسمية على حد سواء في 10 آب/أغسطس"، ويمكننا أن نقبل الإضافة التي قدمها وفد أستراليا إلى المقدمة للإشارة إلى تسجيل مواقف الوفود في محاضر الجلسات.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): الكلمة لمندوب باكستان.

السيد عمر (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يتفق وفد بلدي أيضاً مع التعليقات المقدمة من زميلي ممثل المكسيك. وكما ذكر عن حق، أعربت مجموعة من أعضاء مؤتمر نزع السلاح عن موقف معين بشأن هذه المسألة وأبلغت به الرئاسة في ذلك الوقت على النحو الواجب، ووافقت الرئاسة بلقاء على الطلب وأعادت ترتيب الجلسة. وفي وقت لاحق، وكما لاحظ زميلي ممثل المكسيك، طُرحت آراء، بما في ذلك من وفدنا، رأيت أن ذلك كان مناقشة عامة، كما يمكن بالطبع التحقق من ذلك في محضر الجلسة العامة. ولذلك، لا نرى أن الفقرة 50 ضرورية على الإطلاق هنا. وأود في الواقع أن أعرب عن تأييدي لما قاله الزميلان الممثلان للمكسيك وأستراليا بطريقة أعم، أي نقل هذه المناقشة إما إلى الجزء ذي الصلة من المناقشة العامة أو إلى القسم المتعلق بتحسين الأداء الفعال للمؤتمر، الذي تكلمنا عنه من قبل. ويرى وفدنا أن هذه الفقرة ليست في محلها في هذا القسم الذي يُشير تقليدياً إلى مسائل أخرى غير ما نغطيه في جدول أعمالنا، أو التي تتعلق بطريقة أخرى ببرنامج عملنا أو بأجزاء مختلفة من نظامنا الداخلي. ولذلك أقترح مجرد الإشارة العامة إلى الجلسات التي تعدها الرئاسة كجزء من المناقشة العامة أو كجزء من القسم المتعلق بتحسين أداء المؤتمر وفعاليته.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً لك. إذا لم تكن هناك طلبات أخرى لأخذ الكلمة يمكننا الانتقال إلى القسم طاء المعنون "بحث واعتماد التقرير السنوي وأي تقرير آخر يلزم تقديمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة". وقد استخدمت الصياغة الواردة في الفقرتين 52 و 53 في تقارير سابقة. وتعلمون أن الفقرة 54 تعبر عن مقترح جديد يدعو إلى تأجيل بدء دورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2022 لمدة أسبوعين. والكلمة الآن لسفير هولندا.

السيد غابرييلس (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بهذه الفقرات، وتحديد الفقرة 54، نود أن نضيف أن هولندا لم تعترض على التغيير المقترح في الجدول الزمني. وتود هولندا فقط التماس توضيح من الأمانة ومن الرئيس بشأن الحالات التي تنطبق عليها المادة 7. وتنص المادة 7 على ما يلي: "يعقد المؤتمر دورة سنوية تنقسم إلى ثلاثة أجزاء مدتها عشرة أسابيع وسبعة أسابيع على التوالي. ويبدأ الجزء الأول في الأسبوع قبل الأخير من شهر كانون الثاني/يناير. ويُقرر المؤتمر التواريخ الفعلية للأجزاء الثلاثة من دورته السنوية في ختام دورة العام السابق".

وإذا كانت المادة 7 قابلة للتطبيق، فهل يعني ذلك أن مؤتمر نزع السلاح بحاجة إلى اتخاذ قرار بالخروج عن هذه المادة، وكيف سينعكس ذلك في تقرير مؤتمر نزع السلاح؟ وأود أيضاً أن أسأل الأمانة عما إذا كان أي من الرؤساء في الماضي قد واجه موقفاً مماثلاً، وكيف اتخذ مثل ذلك المقرر في الماضي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة للأمانة.

السيدة داي (أمانة مؤتمر نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): علمنا بحدوث تأجيل لمدة أسبوع واحد في عام 1995، وهو خروج على ما تنص عليه المادة 7. وانعكس اتفاق المؤتمر أو توافق الآراء في تقرير السنة السابقة، أي عام 1994. وهذه هي الحالة الوحيدة التي نعرفها، ولكن يمكننا الرجوع إلى المحاضر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة لسفير الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): عندما أنظر إلى هذا القسم الأخير، لا سيما المتعلق بتحديد المؤتمر مواعيد دورة عام 2022، أرى تناقضاً مباشراً بين استخدام التقرير النهائي - الذي يرى وفدنا أنه ليس وثيقة مقرر - للسماح باستثناء النظام الداخلي، وهو ما نتحدث عنه هنا، وعدم السماح بالإشارة إلى التحديث التقني في الفقرة 23. ولذلك، على الأقل، يجب أن نُشير في الفقرة 23 إلى أن مؤتمر نزع السلاح لم يتوصل إلى توافق الآراء بشأن ذلك التحديث التقني. وعلى الرغم من أننا ما زلنا نرين جدّاً، سيرغب

وفدنا في معرفة الصيغة التي ستستخدم في الفقرة 23 قبل الموافقة على الجزء الوارد في القسم الأول الذي يتحدث عن تحديد المؤتمر تواريخ دورة عام 2022.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): الكلمة الآن لسفير الهند.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشير إلى ملاحظات سفير هولندا التي أشار فيها إلى المادة 7 من النظام الداخلي. وفي هذه الحالة تحديداً، لست مضطراً حتى إلى توجيه سؤال إلى الأمانة، لأن مستشارينا القانونيين أوضحوا أن الكلمة المستخدمة في الجملة الثانية هي "shall": "يبدأ الجزء الأول في الأسبوع قبل الأخير من شهر كانون الثاني/يناير". ومتى وردت كلمة "shall" في وثيقتنا يكون اتباع المادة إلزامياً، ولذلك تتعارض الفقرة 54، في قراءتنا، تعارضاً مباشراً مع المادة 7 من النظام الداخلي. وقد أشرت قبل بضع دقائق إلى أن الهند لن تكون قادرة على قبول أي إلغاء للنظام الداخلي، ولكن من اختصاصكم تماماً، سيدي الرئيس، تقديم مقترح لتعديل النظام الداخلي حتى لهذا العام، ومن ثم لن نمانع إذا كان بوسعنا الاتفاق على تعديل النظام الداخلي. وستكون هذه إحدى الطرق للقيام بذلك. ويمكن إجراء ذلك من خلال عملية من خطوتين: يرجى تقديم مقرر بتعديل النظام الداخلي، وبعد ذلك يمكننا الاتفاق على هذه التواريخ.

ومع ذلك، إذا لم تكن هذه هي الطريقة التي ستسلكونها، فلدي مقترح آخر - كما ذكرت بوضوح شديد في الجلسة العامة الأخيرة، فإن الهند مرنة جداً. وتحرص الهند على المشاركة في الجلسات الأخرى؛ وتقهم الظروف التي نشأت عن الجائحة. ولذلك أقترح أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح على النحو المتوخى في النظام الداخلي في الأسبوع الأخير، من الناحية التقنية لمدة يوم واحد وفي جلسة عامة واحدة، ويمكننا حتى أن نذهب إلى حد بدء الجلسة العامة بطريقة مختلطة لأن الوفود إذا لم تتمكن من الحضور في جنيف، فلن نمانع إذا عقدت الجلسة العامة في نيويورك. ومع ذلك، يتعين أن تبدأ في الأسبوع قبل الأخير من شهر كانون الثاني/يناير. وبهذا لن تكون لدينا أي مشاكل، وعندئذ يمكننا التحلي بالمرونة، ويمكن للرئاسات اللاحقة أن تقرر الطريقة التي تريد بها تحديد مواعيد الاجتماعات. وسنؤيد هذا المقترح. ومع ذلك، وبدون تغيير النظام الداخلي، لن يتمكن وفدنا من الموافقة على الجدول الزمني الذي اقترحه سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): الكلمة لسفير فرنسا.

السيد هوانغ (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، فيما يتعلق بهذه المسائل المتصلة بتاريخ دورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2022، يعتقد وفدنا أن الهدف الأساسي ينبغي أن ينصب على بدء الدورة بداية طيبة، لأننا نعلم جميعاً أن بدء دورة المؤتمر أمر حيوي، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالجهود الرامية إلى اعتماد برنامج عمل. ونحن بحاجة إلى أربعة أسابيع عمل تحت الرئاسة التي ستشغلها الصين في العام المقبل؛ ولذلك، نرحب باقتراحكم الداعي إلى تغيير مواعيد العام المقبل بصفة استثنائية وبدء عملنا من 7 شباط/فبراير حتى 15 نيسان/أبريل. وأعتقد أن هذا هو الحل السليم، وهو يصب في مصلحة جميع أعضاء المؤتمر ومصلحة محفلنا نفسه. والآن، فيما يتعلق بمسألة ما إذا كان يجب تغيير النظام الداخلي بصفة استثنائية، يعتقد خبراءنا القانونيون أن ذلك ليس ضرورياً لأننا فعلنا ذلك في الماضي. وقد تمكنا من تغيير تواريخ بدء المؤتمر دون تغيير النظام الداخلي، ونعتقد بالتالي أن ذلك ممكن، على الرغم من أننا مرنون حيال هذه النقطة. ومن الناحية الأخرى، ربما نواجه صعوبة فيما يتعلق بالفقرة 54 بصيغتها الحالية بالنظر إلى أننا سنفعل شيئاً لا نفعله في العادة، وأعتقد أنه سيكون من الإنصاف لمن سيخلفوننا وللجمعية العامة أن نوضح بدقة السبب وراء تغيير ممارسة افتتاح المؤتمر في الأسبوع الأخير من كانون الثاني/يناير. وعندما نقول أيضاً "اجتماع رئيسي للدول الأطراف بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار" في الجملة الأولى من الفقرة 54، أعتقد أننا نستطيع أن نكون أكثر دقة ونقول إن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة سيعقد في الفترة من 4 إلى 28 كانون الثاني/يناير 2022. وأعتقد أن هذه حقيقة، وبما

أننا كنا نتكلم عن تقارير وقائية، أعتقد أن من الجيد توضيح الحقائق التي تُفسر سبب تأجيل افتتاح المؤتمر. لذلك، بدلاً من أن نقول "إذا عُقد اجتماع رئيسي للدول الأطراف بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار"، سنقول "إذا عقد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في الفترة من 4 إلى 28 كانون الثاني/يناير 2022".

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة لمندوب المكسيك.

السيد مارتينيز رويز (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): من وجهة نظر وفدنا، أعتقد أن هناك اتفاقاً بين جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح على أنه إذا عقد بالفعل اجتماع رئيسي لنزع السلاح وعدم الانتشار، أي المؤتمر العاشر لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، إذا قررت الأطراف في تلك المعاهدة ذلك، ستطلب هذه الظروف الاستثنائية منا تأجيل بدء المؤتمر.

ويعتقد وفدنا أن هناك سُبلاً لحل هذه الحالة عملياً دون الوقوع في شرك مناقشة ما إذا كان ينبغي تعديل النظام الداخلي أم لا. ويُحدد النظام الداخلي فعلياً تاريخ بدء المؤتمر، ولكن لدينا أيضاً سلطة تقديرية كاملة، بوصفنا مؤتمراً، لتحديد كيفية حساب الأسابيع العشرة من الفترة الأولى من دورة عام 2022. ولا يتعين علينا بالضرورة حسابها كأسابيع كاملة من الاثنين إلى الجمعة من نفس الأسبوع؛ ولكن يمكننا بدلاً من ذلك أن نقرر الاجتماع في عدد الأيام التي تُشكل عشرة أسابيع.

ومن هذا المنطلق، أعتقد أننا يمكن أن نؤيد الاقتراح الذي قدمه وفد الهند وأن نأخذ به. ويمكن أن تبدأ الجلسة في يوم واحد من الأسبوع الثالث. ونعلم أن بداية الدورة لا تعني بالضرورة عقد جلسة عامة رسمية، ويمكننا بالتالي أن نجتمع في يوم واحد، يوم الاثنين 24 كانون الثاني/يناير، ثم في أربعة أيام في الأسبوع الذي يبدأ في 8 شباط/فبراير، ونستمر بعد ذلك. وبهذه الطريقة نلبي الطلب المعقول جداً المقدم من وفد جمهورية الصين الشعبية، ويمكننا في الوقت نفسه تجنب التورط في هذه المناقشة حول النظام الداخلي التي ستستغرق كثيراً من وقتنا والتي أعتقد أنها ستكون عصية على الحل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): الكلمة لمندوب باكستان.

السيد عمر (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): بما أننا نُجري مناقشة بشأن القواعد، أود أن أطلعكم أيضاً على وجهة نظر وفدنا بشأن الموضوع - مع التنبيه إلى أننا سنظل مرنيين بشأن أي نتيجة نهائية نتفق عليها. إن وفدنا يرى، وكما سمعنا مرات عديدة في القاعة أيضاً، أن مؤتمر نزع السلاح "هو سيادة". إنه كيان يُقرر طريقة عمله بطريقته الخاصة. ويرى وفدنا أن النظام الداخلي للمؤتمر يضعه أعضاء المؤتمر ويُطبقه أعضاء المؤتمر ويفسره أعضاء المؤتمر. ولذلك فإن كل التفسيرات تقع على عاتق أعضاء مؤتمر نزع السلاح.

ومن ثم فإن السؤال المطروح الآن هو كيفية تفسير قواعدها؟ وفي رأي وفدنا أن هذا تجسده الممارسة المتبعة في المؤتمر. وأود في هذا السياق أن أطرح أربع نقاط بشأن هذه المناقشة التي تدور بيننا.

النقطة الأولى هي أن دراسة تقريرنا لعام 1994، بالاقتران مع محضر الجلسة العامة ذات الصلة، تبين بوضوح أن المؤتمر - على الأقل في ذلك الوقت - لم يكن يرى أن تغيير التواريخ يُشكل خروجاً على المادة 7. والنقطة الثانية هي أن المادة 7 لم تتغير أيضاً منذ ذلك التاريخ. والنقطة الثالثة هي أن المادة 12 عدلت في العام نفسه، وينعكس ذلك بوضوح في التقرير وكذلك في المحضر الشفوي. ولذلك فقد أحاط المؤتمر علماء بالحالات التي يُغير فيها المواد والحالات التي لا يغيرها فيها، على الأقل في الممارسة المعتادة. وأخيراً - وهذا رأي وفدنا وللعلم - لا يرى وفدنا أن دورة المؤتمر تبدأ بجلسة عامة. ونرى أن المؤتمر يعتبر منعقداً في التاريخ الذي يقرره المؤتمر؛ ويعود لرئيس المؤتمر عقد الجلسة في اليوم الأول أو اليوم الثاني أو اليوم الثالث أو متى يشاء. هذا هو رأينا، وسنظل بطبيعة الحال مرنيين، وسنعمل مع جميع أعضاء المؤتمر من أجل التوصل إلى صياغة متوافقة مع قواعدها ومع الممارسة التي نسير عليها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لسفير الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعود إلى المادة 7 التي قرأتها للتو مرة أخرى. إن الصياغة واضحة تماماً، وهي أن "على" المؤتمر، كما ذكر أنفاً، أن "يقرر" التواريخ الفعلية للأجزاء الثلاثة لدورته السنوية في ختام دورة العام السابق ويعني ذلك بالنسبة لي أنه يتعين على المؤتمر أن يتخذ مقررًا إذا أردنا تغيير مواعيد المؤتمر. ولذلك، بالعودة إلى ما قلته سابقاً بشأن الفقرة 23 أرى من نواح كثيرة صلة هنا فيما يتعلق بالتعامل مع النظام الداخلي، ومن المهم أن نكون متسقين. وهذه بالتالي هي الطريقة التي يفسر بها وفدنا المادة 7: أتوقع أن أتخذ، في ختام المؤتمر - اليوم الأخير من المؤتمر - مقررًا بشأن ما إذا كان ينبغي تغيير مواعيد مؤتمر العام المقبل أم لا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لسفير الصين.

السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية): سيدي الرئيس، أشكركم على جهودكم في هذا التقرير السنوي فيما يتعلق بالتعديلات الممكنة على فترة دورة العام المقبل في سياق حالة استثنائية بصفة خاصة.

ويعلم الجميع أن الرئيس المعين لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة أجرى مشاورات مطولة مع الدول الأطراف في المعاهدة بشأن مدة مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار. وعُدلت أيضاً مدة المؤتمر عدة مرات. وفي سياق هذه المشاورات، تبادلت أيضاً مجموعة الرؤساء الستة لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2021، إلى جانب الرئيس الأخير لدورة عام 2020 والرئيس الأول لدورة عام 2022، فضلاً عن مجموعة الرؤساء الستة لدورة عام 2022، إلى جانب الرئيس الأخير لدورة عام 2021 والرئيس الأول لدورة عام 2023، وجهات النظر حول هذه المسألة في الوقت المناسب. ومن خلال المشاورات في إطار هذه الآلية، قدمت أيضاً تعليقات في الوقت المناسب بشأن المسائل ذات الصلة إلى جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح.

وما أفهمه بالتالي هو أن ضرورة إدخال تعديلات مناسبة على مدة دورة المؤتمر في العام المقبل والأساس المنطقي الذي يستند إليه ذلك هي مسألة تستند إلى توافق الآراء وإلى وجهات النظر المشتركة بين جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح.

وعلاوة على ذلك، وكما ذكر الرئيس من فوره، اتخذنا أيضاً ترتيبات مماثلة في عام 1995 في نفس السياق بالضبط. ولذلك أعتقد أن إدخال تعديل على بداية الدورة في العام المقبل، من حيث الضرورة والأساس المنطقي والممارسة السابقة، لن يكون صعباً على الدول الأعضاء في المؤتمر؛ ونتوقع ألا يكون من الصعب إجراء هذا التعديل، ولا أن يكون له أي أثر على النظام الداخلي.

وأود أيضاً أن أشدد على أن الصين، وأنا شخصياً، سنعمل معكم جميعاً لمعالجة هذا الأمر. ولا يقتصر ذلك على تقديم مساهمتنا من وجهة نظر الصين؛ وأفعل ذلك معكم بصفتي الرئيس المعين للجزء الأول من المؤتمر في العام المقبل. وأعتقد بالتالي أن من مسؤوليتي أن أعمل معكم جميعاً لضمان نزاهة دورة المؤتمر في العام المقبل، وعلى وجه الخصوص، لضمان أن يبدأ المؤتمر بداية سلسلة في العام المقبل. وأنا على استعداد لمواصلة العمل بالتنسيق مع جميع الأطراف لحل هذه المسألة ولضمان أن يبدأ المؤتمر العام المقبل بنجاح ونزاهة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لمندوب كندا.

السيد فيتر (كندا) (تكلم بالإنكليزية): إن وفدنا، بطبيعة الحال، مرّن حيال وضع الجدول الزمني لمؤتمر نزع السلاح بحيث يستوعب اجتماعات نزع السلاح الرئيسية الأخرى. ولذلك، فإننا نتفق مع الجهود التي تبذلها الصين لتمكين المؤتمر من أداء عمله بفعالية عن طريق تغيير الوقت على النحو المقترح.

ولكننا نرى أن صياغة النظام الداخلي واضحة جداً بشأن بدء دورة مؤتمر نزع السلاح. ومن الصعب تجاهل هذه الصياغة الواضحة، ويتضح من أي قراءة بسيطة لها، وهي نقطة الانطلاق لتفسيرها، أن من الصعب جداً الإيحاء بأن من الممكن تفسيرها تفسيراً مختلفاً.

وإذا كان من الممكن تفسير هذه الصياغة الواضحة، وحتى إذا كانت تستند إلى ممارسة حدثت مرة واحدة فقط، فقد نكون قد أثّرنا متاعب لأنفسنا عندما يتعلق الأمر بالنظام الداخلي. ويفهم وفدنا أن التقرير في حد ذاته ليس أداة لصنع القرار تتجاوز النظام الداخلي بمجرد الاستدلال على ذلك، استناداً إلى ما هو مكتوب في التقرير، ولكننا ربما نكون مخطئين في ذلك. غير أننا نتفق مع وفد الهند وآخرين على إمكانية وجود آليات أخرى تسمح بتغيير التواريخ على النحو المقترح، إذا لم يكن المؤتمر مستعداً لتعديل النظام الداخلي. ولكن الطريقة السليمة للقيام بذلك هي في الواقع تعديل النظام الداخلي، حتى لو كان ذلك التعديل من أجل تلك الدورة المقبلة بالذات. وهناك طرق أخرى للقيام بذلك، ولكن في رأينا أن فكرة مجرد تفسير النظام الداخلي لكي يحدث ذلك هو ضرب من التمني.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة لسفير الهند.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): في إطار النظام الداخلي، أبدى وفدنا أقصى درجات المرونة لأنه يحترم شواغل الآخرين، كما أنه متفهم جداً. ومع ذلك، سمعنا من مندوب باكستان أننا هيئة ذات سيادة. نعم، إن مؤتمر نزع السلاح هيئة ذات سيادة، وعليه بالتالي أن يعمل وفقاً لجدوله الزمني. وهو ليس لجنة فرعية تابعة لأي هيئة أخرى متعددة الأطراف، وأقول ذلك بقناعة راسخة. ومع ذلك، ما زلنا على استعداد للنظر في تغيير التواريخ، ولكن في إطار النظام الداخلي.

وفيما يتعلق بالنقطة الأخرى - كيف نفعل ذلك - ما هي الممارسة المتبعة في المؤتمر؟ اسمحوا لي أن أذكر هذا المؤتمر مرة أخرى بأن مقررات كانت قد اتُخذت بتوافق الآراء في الماضي وانضم كل عضو إلى توافق الآراء. ثم عاد الأعضاء وقالوا، لا، لأن تلك المقررات التوافقية لم تعد صالحة. لذلك أرى بعض التضارب في الممارسة المتبعة في هذا المؤتمر، ذلك أن هؤلاء الأعضاء أنفسهم كانوا يقولون نعم، هناك ممارسة متبعة في المؤتمر وينبغي الأخذ بها، ثم عادوا بالفعل إلى مقرراتهم التوافقية، وهو أمر محزن ومأساوي للغاية، ولذلك لا أعتقد أننا سنسترشد بأي سابقة في هذا الأمر.

والقراءة القانونية للمادة 7 واضحة للغاية. لقد أعطيتكم خياراً، سيدي الرئيس، وهو أن تتفضلوا بطرح مقرر. وستكون سعادة جداً بتأييد ذلك بوصفه مقررًا استثنائياً لذلك العام. وقد ذكر وفد باكستان أن الأمر متروك للمؤتمر لاتخاذ القرارات وتفسيرها. إن وفدنا لا يُعسر، ولكنه يستطيع بالتأكيد أن يؤيد المقرر الذي يستجيب لشواغل الدول الأعضاء الأخرى. ومع ذلك، يجب أن يكون ذلك من خلال مقرر، وهو رأي يؤيده سفير الولايات المتحدة ووفد كندا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): إذا لم تكن هناك طلبات أخرى لأخذ الكلمة، يمكننا الانتقال إلى الفقرة الأخيرة، وهي الفقرة 55. وسيجري تحديث التاريخ الوارد فيها بمجرد اعتماد التقرير النهائي. وإذا لم يكن هناك وفد يرغب في أخذ الكلمة، اسمحوا لي، بصفتي رئيساً، أن أبدي بعض الملاحظات وأن أحاول إلقاء بعض الضوء على سبل المضي قدماً.

أولاً، تعلمون أن الرئاسة قدمت مشروع تقرير يُشبه إلى حد كبير مشروع تقرير السنوات السابقة تحقق فيه توافق الآراء عن طريق عمليات تفاوضية صعبة. وسعت تلك الوثيقة إلى أن تكون وقائية، وقُبلت اقتراحات من بعض الوفود، بما في ذلك من آخر دولة عضو تولت الرئاسة، وهي كندا، ومن الصين، بشأن بعض الفقرات التي أُدخلت وعرضت عليكم. ويساور الرئاسة قلق لأننا نسير على أرضية قديمة ونطرح مسائل نوقشت من قبل باستفاضة ولم يتحقق فيها توافق الآراء مرة أخرى، ولكننا نطرحها

هذه المرة فيما يتعلق بالتقرير النهائي. ويرى وفدنا أننا إذا اتبعنا هذا الطريق فلن نتوصل إلى توافق الآراء، وأن نجاحنا أو فشلنا، أي ما إذا كان لدينا تقرير نهائي، يتوقف على كل واحد منا.

ولذلك ستحاول الرئاسة إصدار وثيقة معدلة ستكون مشروعاً جديداً. وما سنفعله هو عقد جلسة غير رسمية بعد ظهر اليوم نركز فيها على الفقرات التي نشأ عنها أكثر التعليقات. وهي تشمل الفقرة 12 المتعلقة بالمراقبين، والتي قدمت بشأنها رؤاستنا مقترحاً مماثلاً للنص الذي جرى تقديمه في العام الماضي. وأُجريت مناقشات مع الوفود المهمة، واتفقت الوفود جميعاً على أن من المهم الحفاظ على التوازن الدقيق. ولهذا السبب تكررت الفقرة من العام الماضي. وهناك أيضاً الفقرة 17 والفقرة 23 اللتان استغرقتا بعض الوقت فيما يتعلق بالتعليقات التي أُبديت بشأنهما. ولاحظت أيضاً بعض الاقتراحات التي يمكن أن تنشأ عنها بعض التعليقات بشأن الفقرات 28 و50 و54.

والفكرة إذن هي أن نحاول بعد ظهر اليوم، في شكل غير رسمي، تنقية بعض هذه الفقرات، والتوصل إلى صيغة أقرب إلى توافق الآراء العام كي نتمكن بحلول نهاية هذا الأسبوع من تقديم مشروع جديد. وسنحاول بهذه الطريقة استيعاب مواقف كل واحد منا، لأن نجاح هذا المؤتمر أو فشله، كما قلت، يتوقف في نهاية المطاف على كل واحد منا.

الكلمة الآن لسفير هولندا.

السيد غابرييلس (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم، سيدي الرئيس، على مقترحكم. وإذا عقدنا جلسة غير رسمية بعد ظهر اليوم، يمكنني أن أتفق مع ذلك، وسيكون ذلك مفيداً. وربما يمكن للأمانة أن تساعدنا في الحصول على نسخة ورقية من جميع المقترحات لأن ذلك سيمكننا من رؤيتها والتفكير فيها بعد ظهر اليوم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة للأمانة بشأن موضوع المقترحات.

السيدة داي (أمانة مؤتمر نزع السلاح) (تكلمت بالإنكليزية): يمكننا بالتأكيد أن نقدم المقترحات التي تلقيناها كتابةً. وقد طُرحت بعض المقترحات صباح اليوم، بما في ذلك مقترح من وفد الجمهورية العربية السورية الذي تلقينا منه بياناً، على ما أعتقد، ولكن باللغة العربية. وإذا استطعنا أن نحصل في الساعة والنصف المقبلتين على جميع المقترحات الإضافية التي قدمت ولم نطلع عليها بعد فإن ذلك سييسر عمل المؤتمر. وهذا مجرد اقتراح لضمان أن تكون جميع المقترحات المقدمة معروضة على أعضاء مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً، وبوضع ذلك في الاعتبار، نحث الوفود التي قدمت مقترحات شفوية على إرسالها إلينا كتابةً، وسنحاول إدراجها بعد ظهر اليوم. والفكرة بعد ظهر اليوم هي محاولة التوصل إلى توافق الآراء على الأقل بشأن بعض هذه الفقرات التي تُثير أكبر قدر من النقاش في القاعة. وما يقلقنا هو الوقت. وأذكر المندوبين بأن أماننا الأسبوع المقبل والأسبوع الذي يليه الذي سيكون أقصر قليلاً بسبب وجود عطلتين. والفكرة إذن هي أن نحاول التوصل إلى توافق الآراء بشأن هذه الفقرات، أو تحقيق توافق بين أغلبية كبيرة، من الآن وحتى الأسبوع المقبل.

وإذا لم تكن هناك اعتراضات رئيسية على هذا المسار للعمل فسوف نعقد جلسة غير رسمية بعد ظهر اليوم من أجل التوصل إلى اتفاق ما بشأن الفقرات 12 و17 و23 و28 و50 و54.

أعلن رفع هذه الجلسة.

رُفعت الجلسة في الساعة 12/45.